هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي

كلية الهندسة

الجامعة الخليجية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 9 – 12 إبريل 2017

HC102-C2-R102

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....20

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 34

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....50

5. الاستنتاج.....62

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة، هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقريرها فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في الجامعة الخليجية

أُجريت عملية مراجعة لبرنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي الذي تطرحه كلية الهندسة في الجامعة الخليجية من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 9–12 إبريل 2017.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها الجامعة الخليجية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الخليجية في 27 نوفمبر 2016، بأنها سوف تخضع لعملية مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الهندسة إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال إبريل 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الخليجية بعملية تقييم ذاتي للبرنامج الأكاديمي الذي تطرحه الكلية؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 12 فبراير 2017.

وشكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي في هندسة التصميم الداخلي والعمارة وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من ثلاثة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الخليجية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أنَّ مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الجامعة الخليجية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على الجامعة الخليجية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الخليجية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والموظفون الإداريون في كلية الهندسة بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الهندسة

إنَّ كلية الهندسة هي واحدة من الكليات الأربع التي تتضمنها الجامعة الخليجية، ويعود تاريخ إنشائها إلى العام 2003. وتضم الكلية حاليًا قسمًا واحدًا هو قسم العمارة والتصميم الداخلي، كما تقدم برنامجًا واحدًا هو برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي. ويذكر الموقع الإلكتروني للجامعة الخليجية رؤية كلية الهندسة، والتي تتمثل في أن تقدم للمجتمع مهندسين متطورين من خلال التطوير المستمر والمتميز لبرامجها وللأكاديميين؛ من أجل تقديم الدعم

للمجتمع، فضلا عن السعي نحو بناء شراكات مع كليات الهندسة المتطورة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ من أجل استحضار المزيد من الأنشطة إلى الكلية، وتحقيق خدمات أفضل للطلبة وللمجتمع. وتتضمن رسالة الكلية العمل على تقديم عملية التحسين المستمر، التي يستطيع الطلبة من خلالها الحصول على تعليم متميز واكتساب مهارات التفكير التحليلي والمهارات البحثية التي من شأنها أنْ تعدهم للوظائف المهنية، كما تعزز من عملية التعلم المستمر لديهم مدى الحياة.

د. نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي

يُطرح برنامج بكالوريوس هندسة التصميم الداخلي من قبل قسم العمارة وهندسة التصميم الداخلي التابع لكلية الهندسة في الجامعة الخليجية. وقد تم طرحه للمرة الأولى في العام الأكاديمي 2012–2013، ثم تم تعديله وتقديمه في العام الأكاديمي 2016–2017، ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن رسالة البرنامج تتمثل في تخريج دفعات من المصممين الداخليين المهنيين الذين لديهم الاستعداد للممارسة العملية ومتابعة الدراسات العليا في مجال التصميم الداخلي والتخصصات المرتبطة به. ولذلك، فإنه يتوقع أن يكون لدى خريجي البرنامج من الكفاءات والمواصفات المطلوبة التي تمكنهم من تنمية الجانب المهني للتصميم الداخلي والمجتمعات على مستوى البحرين والمنطقة الإقليمية، وعلى مستوى العالم. وتشير الإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ (4) من إجمالي (7) طلاب تتألف منهم الدفعة الأولى للبرنامج كانوا قد تخرجوا في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2015–2016. وهؤلاء الخريجون الأربعة هم فقط من تخرجوا من البرنامج منذ بدايته. ويوجد حاليًا (42) طالبًا مسجلين في البرنامج وفقًا للإحصاءات المقدمة من قبل المؤسسة أثناء الزيارة الميدانية، كما يوجد (7) من الموظفين الأكاديميين يعملون بدوام كلي، و(6) يعملون بدوام جزئي، إلى جانب اثنين من الموظفين الإداريين، حيث يساهمون جميعًا في تقديم البرنامج.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	غير مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	غير مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	غير مستوفٍ
الاستنتاج العام	**غير جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 تركز رؤية الجامعة الخليجية على بناء الروابط مع الجامعات الأخرى؛ لمساعدة طلابها والمجتمع بشكل عام في بناء ثقافة تغذي التحسينات المستمرة في جميع الجوانب، في حين تؤكد رسالة الجامعة حرصها على تقديم التطوير المستمر للتعليم العالي، الذي يعزز من مواصفات الطلبة، ويزيد من قدراتهم على التفكير النقدي، والتعلم المستمر مدى الحياة والتعلم المبني على التفكر. وترتبط رؤية ورسالة كلية الهندسة ارتباطًا وثيقًا برؤية الجامعة الخليجية ورسالتها، مع التركيز على دور الكلية في بناء الشراكات مع كليات الهندسة المتطورة لتقديم البرامج التي ستعد الخريجين مهنيًّا؛ ليكونوا قادرين على التعلم مدى الحياة، وكذلك قادرين على خدمة مجتمعاتهم بشكل جيد سواء على النطاق الواسع للمجتمعات، أو على النطاق الضيق. كما يوجد لدى برنامج بكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي إطار واضح للتخطيط الأكاديمي؛ يوضح الصلة بين رؤية ورسالة كل من الجامعة والكلية، بالإضافة إلى ذلك، وكما يتضح من تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ للبرنامج أهدافًا واضحةً ومحددة، قد تمت مراجعتها في العام الأكاديمي 2016–2017، كما تم إعادة تشكيلها بشكل مناسب وفقا لرسالة الكلية. وتقر لجنة المراجعة أنَّ للبرنامج أهدافًا واضحة ومحددة ضمن إطار أكاديمي واضح تتم مراجعتها بشكل دوري، كما أنها متوائمة مع رسالة الكلية، والتي بدورها تتوافق مع رؤية الجامعة ورسالتها. وعلى الرغم مما ذكر سابقًا، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنه في حين أنَّ مسمى المؤهل الدراسي للبرنامج فريد من نوعه ويشتمل على كل من الهندسة والتصميم الداخلي على السواء؛ مما يجعله متسما في حد ذاته بطابع تعدد التخصصات، غير أن هذا الطابع المتعدد التخصصات للبرنامج لا ينعكس في أهدافه، ولم تقدم المؤسسة دليلًا يتوافق مع الممارسات الأكاديمية الجيدة على كيفية التوصل إلى مسمى المؤهل الفريد هذا. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنَّ المسمى العلمي للبرنامج من الممكن أن يكون ملائمًا لأسواق خاصة، غير أن البرنامج لم يقم بإجراء بحوث دقيقة لمقايسته مرجعيًّا مع جامعات أخرى تقدم برامج ذات مؤهلات علمية مزدوجة مثل هذا البرنامج، أو مقايسته مرجعيًّا مع أسواق العمل؛ من أجل التأكد من مدى ملائمة أهدافه. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم

بتعديل مسمى المؤهل العلمي ومكونات البرنامج، استنادًا على مقايسة مرجعية أكاديمية تتم بشكل رسمي فضلا على أبحاث تخص السوق؛ من أجل أن يعكس المسمى طبيعة المؤهل العلمي وتوجهه المتعدد التخصصات.

1.2 طُرِحَ برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي في العام الأكاديمي 2012–2013، وتمت مراجعته في العام الأكاديمي 2016–2017 وأثناء الزيارة الميدانية، أبلغت لجنة المراجعة بأنه تم قبول (22) طالبًا في البرنامج في السنة الأكاديمية الحالية، وأنهم مسجلون في المنهج الدراسي الجديد للعام الأكاديمي 2016–2017، في حين أنَّ الطلبة الذين قاموا بالتسجيل في البرنامج سابقًا وعددهم (20) طالبا مستمرون في المنهج الدراسي السابق للعام الأكاديمي 2012–2013، ويتم تنظيم نسختي المنهج الدراسي للبرنامج ضمن الخطة الدراسية، مع مجموعة من المتطلبات المسبقة التي تحقق التقدم الأكاديمي عبر المقررات الدراسية، وعلى مدار سنوات البرنامج، مع توفير عبء عمل مناسب للطلبة، بحيث يكون العدد الإجمالي للساعات المعتمدة لكل من المنهجين هو (136) ساعة معتمدة موزعة على النحو التالي: بالنسبة للمنهج الدراسي للعام 2012–2013، فقد تم توزيع (25) ساعة معتمدة للمقررات الدراسية المطلوبة للجامعة، و(18) ساعة معتمدة لمتطلبات الكلية، و(83) ساعة للمقررات الأساسية، و(10) ساعات معتمدة للمقررات الاختيارية المقدمة في البرنامج. وبالنسبة للمنهج الدراسي للعام 2016–2017، فقد تم توزيع (20) ساعة معتمدة للمقررات الدراسية المطلوبة للجامعة، و(15) ساعة معتمدة لمتطلبات الكلية، و(83) ساعة معتمدة للمقررات الأساسية، و(18) ساعة معتمدة للمقررات الاختيارية في البرنامج. واستنادًا إلى فحص الخطة الدراسية للعام الأكاديمي 2012–2013، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنه في السنة الأولى يدرس الطلبة بشكل أساسي المقررات الدراسية العامة في كل من التصميم والعلوم، ثم يلتحقون بعد ذلك بمقررات دراسية متخصصة في التصميم الداخلي منذ بداية الفصل الدراسي الرابع، وذلك دون إدراج أي مقررات متخصصة في الهندسة ضمن كامل الخطة الدراسية. وعلى الرغم من أن الطلبة يدرسون اثنين من المقررات الخاصة بالتشييد والبناء خلال السنة الأولى والثانية من البرنامج، وهما: "التشييد والبناء I" (ARC211) و"التشييد والبناء II" (ARC221)، فهي تعد مقررات خاصة بالعمارة لا بالهندسة. علاوة على ذلك، فإنَّ المقرر الدراسي (ARC221) على وجه التحديد يعتمد – بشكل كبير – على الجانب النظري، مع عدم التركيز الحقيقي على المهارات العملية للبناء مثل: الإعداد،

والتفاصيل، وورش العمل، والنماذج المصغرة لمختلف أطر البناء والخدمات، كما أنه يفتقر أيضا إلى الإلمام بمعرفة قواعد وأنظمة البناء. كما أنَّ هذا المقرر الدراسي وحتى غيره من المقررات الدراسية المماثلة التي تتعلق باستوديوهات التصميم، والداخلة ضمن المنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2016–2017، لا تحقق التوازن بين المهارات والمعارف، وكذلك بين النظرية والتطبيق، والذي يعد أساسًا لعلم أصول تدريس هندسة التصميم الداخلي. وهذا الافتقار الموجود في المنهج في التوازن بين المعارف والمهارات، ينعكس أيضا في أعمال الطلبة التي تم فحصها أثناء الزيارة الميدانية، وعلى وجه التحديد في مشروعات تخرجهم (انظر الفقرة: 3.8 من هذا التقرير). وكنتيجة لذلك، تخلص لجنة المراجعة إلى أنَّ عدد المقررات الدراسية لهندسة التصميم الداخلي التي يتضمنها البرنامج يعد غير كاف.

1.3 درست لجنة المراجعة المنهج الدراسي الخاص بالبرنامج للعام الأكاديمي 2016–2017، وذلك في ضوء المنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2012–2013، ولاحظت أنَّ المنهج الجديد لا يعالج بشكل كامل الحاجة إلى تحقيق التوازن بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات. كما أنه في حين أنَّ المنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2012–2013، يركز بشكل أساسي على المهارات والمعارف العامة والتقليدية للتصميم الداخلي، فإن المنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2016–2017، يعد أكثر توجُّها نحو مقررات التصميم الداخلي التقنية أو الرقمية، وكذلك محتوى المنهج الدراسي الذي تم تعديله يعد أكثر توجها نحو التفكير النقدي للتصميم الداخلي بدلا من الهندسة. ومن ثم، فإن هذا التوجه الجديد يعد بعيدًا عن مسمى المؤهل الدراسي للبرنامج. ولذلك، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتعديل المنهج الخاص بالعام الأكاديمي 2016–2017؛ وذلك لضمان تحقيق أكبر قدر من المواءمة بين البرنامج وأهدافه ومخرجات التعلم المطلوبة منه، وكذلك تحقيق المواءمة بينه وبين مسمى المؤهل الدراسي. إضافة إلى ذلك، إنّ الخطة الحالية للانتقال بين منهجي البرنامج، لا تظهر أي توجيهات واضحة بشأن الانتقال من منهج العام الأكاديمي 2012–2013، إلى منهج العام الأكاديمي 2016–2017، فضلا عن عدم وجود مواءمة في التكافؤ بين المقررات الدراسية للمنهجين. فعلى سبيل المثال، واستنادًا إلى فحص ملفات المقررات الدراسية، لاحظت لجنة المراجعة أنه في حين أنَّ المقرر الدراسي الخاص "بالتصميم الأساسي" (ARC110) يدرس ضمن المنهج الدراسي للعام 2012–2013، والمقرر الدراسي الخاص "بأستوديو استكشاف التصميم الأساسي I" (IND111) يدرس ضمن المنهج

الدراسي للعام الأكاديمي 2016–2017، ويزعم أنهما متكافئان، فإنَّ المقرر الدراسي "للتصميم الأساسي I" (ARC110) هو مقرر ذو طبيعة تقنية، في حين أنَّ المقرر الآخر (IND111) يتبع منهجية استوديو التصميم، وبذلك يكون كلا المقررين مختلفًا وغيرَ متكافئ، سواء بالنسبة لمواصفاتهما، أو لطرائق التدريس المستخدمة في طرحهما، وكذلك بالنسبة لمخرجات التعلم الخاصة بهما، والأهداف، والغايات، ونتائج التقييم لكل منهما. هذا إلى جانب أنَّ، ووفقًا لمقابلات الزيارة الميدانية، فإن الطلبة الذين التحقوا بالبرنامج قبل سبتمبر عام 2017، يحضرون في بعض المقررات الدراسية الخاصة بمنهج العام الأكاديمي 2016–2017، مع الطلبة الذين التحقوا بالبرنامج من العام نفسه، ووفقًا لموظفي الجامعة الخليجية وأعضاء هيئة التدريس، فإن هذه المقررات تعد مكافئة لتلك المقررات التي لم يأخذها الطلبة من قبل ضمن المنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2012–2013. ويشكل هذا الأمر مصدر قلق بالنسبة للجنة المراجعة، ولاسيما فيما يتعلق بانعدام المواءمة الذي تم تحديده عند معادلة المقررات الدراسية بين المنهجين الدراسيين. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تعدل في خطة الانتقال بين المنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2012–2013 والمنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2016–2017 وفي المعادلة بين المقررات الدراسية للمنهجين، وأنَّ تقوم بتدريس كلا المنهجين بشكل منفصل؛ لضمان تحقيق الاتساق في طرح كلٍّ منهما.

1.4 تُوثق مواصفات المقررات الدراسية باستخدام نموذج رسمي يشتمل على رمز المقرر الدراسي ومسماه، وعدد الساعات المعتمدة المخصصة له، والمتطلبات المسبقة، ومعلومات عن كيفية التواصل مع عضو هيئة تدريس المقرر، بالإضافة إلى وصف المقرر الدراسي، وأهدافه، ومخرجات التعلم المطلوبة منه، والمخطط التوضيحي للموضوعات الأسبوعية التي سيتم تدريسها مع أساليب التدريس والتعلم والتقييم التي يتم ربطها بها، واللوائح المتعلقة بالأمانة الأكاديمية وحضور الطلبة والتقييمات المؤجلة، والمصفوفة الخاصة بالربط بين مخرجات التعلم للمقرر الدراسي ومخرجات تعلم البرنامج. وقد درست لجنة المراجعة مواصفات المقررات الدراسية والملفات المقدمة أثناء الزيارة الميدانية، وأعربت عن قلقها أنَّ محتوى معظم المقررات الدراسية التي تم فحصها يعد دون المستوى المناسب، كما أنه لا يلبي معايير المؤهل الجامعي في التصميم الداخلي والهندسة. هذا إلى جانب أنَّ محتوى المقررات الدراسية لم يتم توثيقه على نحو جيد من حيث العمق والاتساع، واحتوائه على مراجع حديثة ذات صلة وممارسات مهنية وبحثية

مستجدة. فعلى سبيل المثال لا يشتمل المحتوى بشكل كاف على العناصر التي من الممكن أن تساعد في خلق قاعدة قوية من المعارف التاريخية والنظرية الخاصة بالتصميم الداخلي، والعمارة، والفنون الزخرفية. كما أنه لا يركز بشكل كاف على كيفية اختلاف مواد البناء، والعمارة، والتقنية فيما بينها وبين السياقات الجغرافية، أو كيفية استرشاد التصميم الداخلي بالظروف الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والبيئية. وكذلك لا يشتمل المحتوى أيضًا على تدريس أنظمة وقوانين البناء، وليس لديه نهج متعدد التخصصات، على الرغم من أن مسمى المؤهل الدراسي يشير إلى هذا التعدد، ويفتقر المحتوى أيضا إلى المنظور العالمي، حيث إنه غير مُدعم بالفرص التي توفر التعرض للتنوع الثقافي، والتي منها على سبيل المثال، التبادل الثقافي الدولي والجولات الدراسية، وإقامة المعارض خارج الحرم الجامعي، والرحلات الميدانية التعليمية، وجميعها أمور ضرورية لهذا النوع من المؤهلات الدراسية. فنجد أنَّ المحتوى الخاص بمقررات دراسية مثل "الاستوديو الاستكشافي للتصميم الأساسي I" (IND111)، و"البناء والتشييد II" (ARC221)، و"نظرية الألوان" (IDE315)، على وجه التحديد لا يغطي بشكل كافٍ نظريات وتفاصيل وتاريخ التصميم الداخلي والهندسة، كما أنه لا يتناول مهارات التفكير العليا، والمهارات العملية التي يحتاج إليها الطلبة. بالإضافة إلى ذلك، أعربت لجنة المراجعة عن قلقها لعدم توفر توثيق لمواصفات المقررات الدراسية التي لم تدرس بعد في المنهج الدراسي للسنة الأكاديمية 2016–2017؛ إذ أنه كيف باستطاعة فريق البرنامج، مع عدم توفر هذا النوع من التوثيق، أن يضمن أن محتوى جميع المقررات الدراسية على نحو جيد من حيث العمق والاتساع المطلوبين للبرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تضمن وبشكل مسبق تصميم استمارات المفردات الدراسية لجميع المقررات في المنهج الدراسي للسنة الأكاديمية 2016–2017 قبل طرح هذه المقررات.

1.5 تشير قوائم القراءة لبعض المقررات إلى أن النصوص المختارة، ومواد القراءة غير مواكبة للعصر، أو أنها محدودة النطاق؛ مما يؤثر بالسلب على نوعية ومستوى طرح المقررات الدراسية والتقييمات. فعلى سبيل المثال، فإنَّ قائمة القراءة الخاصة بمقرر "طرائق وبحوث التصميم" (ENC101) تحدد نصوصًا أساسية في الأبحاث المعمارية يتجاوز عمرها العشر سنوات، وهي تركز فقط على العمارة دون احتوائها على أي نصوص هندسية، أو نصوصٍ تتعلق بأبحاث التصميم الداخلي. هذا إلى جانب أنه لم يتمَّ العثور في مثل هذه المقررات على طرائق تدريس وأنشطة التي تسهم في تنوع مخرجات التعلم العملية والنظرية. وفي الواقع وبصرف النظر عن

المقرر الدراسي "دراسات جدوى استوديو التصميم الداخلي IV" (IND313) والمقرر "ورش العمل II" (IDE433)، والمتضمنة لمشروع تصميم تمَّ تنفيذه على أرض الواقع (مقهى الاستوديو) والذي وفر للطلبة ورش عمل وخبرات عملية، فإنه لا يوجد دليل يشير إلى تعرض الطلبة بشكل مستمر للممارسة المهنية. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تعدل من المفردات الدراسية للمقررات المقدمة؛ لضمان تلبيتها المعايير الأكاديمية سواء المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية لجميع تخصصات البرنامج، ولتوفيرها الحداثة، والعمق، والاتساع، والمهارات العملية المطلوبة؛ لبرنامج بكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي.

1.6 يشتمل البرنامج على مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة تتكون من (16) مخرج موزعة على أربعة مجالات رئيسة: المعرفة والفهم، والمهارات الخاصة بالموضوعات، ومهارات التفكير، والمهارات العامة والقابلة للنقل. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ومقابلات الزيارة الميدانية، فإن مخرجات التعلم هذه تتوافق مع المعايير المهنية لمجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA). وقد درست لجنة المراجعة الأدلة المقدمة، وتوصلت إلى أنه على الرغم من أن البرنامج يحقق المواءمة بين هذه المخرجات ومعايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي، إلا أن المنهج الدراسي للبرنامج لا يدعم بشكل كاف تحقيق هذه المخرجات، وذلك بسبب أوجه القصور الموجودة في محتوى المقررات الدراسية، والتي تم توضيحها سابقًا في (الفقرة: 1.4). فبالنسبة للمنهج الدراسي للبرنامج والخاص بالعام الأكاديمي 2012–2013، فإنَّ مخرجات التعلم المطلوبة له لا تركز بصفة خاصة على التفكير النقدي، أو العملي، أو المهارات المتعددة التخصصات وفقًا للمعايير المحلية والدولية، ووفقًا لبيان رسالة الكلية. وقد كان هذا الافتقار إلى التخصص واضحا في المشروعات والتقييمات النهائية لاستوديو التصميم الداخلي، كما تم التأكيد عليه أثناء مقابلات الزيارة الميدانية، والتي أبلغت لجنة المراجعة من خلالها أن هذه المهارات المتخصصة لم يتم دمجها ضمن عمليات التعليم والتعلم اليومية للمقررات الدراسية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد تم حلها من خلال المنهج الدراسي المعدل للعام الأكاديمي 2016–2017، والذي يوجه محتواه بشكل أكبر نحو التفكير النقدي في التصميم الداخلي، غير أنه لا يزال هناك نقص في دمج تخصص الهندسة بشكل كاف في إطار البرنامج، إذ أن البرنامج يركز أكثر بشكل أساسي على جوانب تقنية بدلا من جوانب هندسية بحتة. ومن ثم، تحث لجنة المراجعة الكلية بأن تضمن دعم المنهج الدراسي لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.7 يتبين من الأدلة المقدمة أنَّ هناك ربطًا واضحًا بين المقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما يتم النص بشكل واضح على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ضمن مواصفات كل مقرر دراسي. ومع ذلك، واستنادًا إلى مراجعة عينات من ملفات المقررات الدراسية، واستمارات المفردات الدراسية الخاصة بهذه المقررات، ترى لجنة المراجعة أنَّ عملية الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج لا تتم بشكل واضح في معظم مقررات البرنامج. وفي بعض الحالات نجد أن نطاق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية محدودٌ للغاية، بحيث إنه لا يعكس بشكل كامل النطاق المهني والعملي للموضوعات الخاضعة للدراسة، ومن أمثلة هذه المقررات {"الاستبيانات الكمية والعقود" (CIV485)، "الإصلاحات والتشطيبات والتأثيث" (IND222)، "البناء والتشييد II" (ARC221)، "التصميم الداخلي II" (IDE220)، و"التصميم الداخلي IV" (IDE320)}. بالإضافة إلى ذلك، هناك قصور كبير في الكتابة العلمية فيما يتعلق بالطريقة التي يتم بها التعبير عن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وهناك أيضا قصورٌ في متابعة السلوك الأكاديمي غير القويم. ولذلك، عبرت لجنة المراجعة عن قلقها تجاه الانتحال الأكاديمي لأحد مخرجات التعلم المطلوبة (A01) للمقرر الدراسي الخاص بالإصلاحات والتشطيبات والتأثيث (IND222)، والذي ينص على: "النظريات والمفاهيم والنماذج في مجموعة من التخصصات الفسيولوجية، والثقافية، والاجتماعية، والنفسية"، حيث تمَّ انتحال هذا المخرج مباشرة من مقالة كتبها (Engel) في العام 1989، تحت عنوان: "الحاجة إلى نموذج طبي جديد: تحديات للطب الحيوي"، والتي نشرت في مجلة الطب الكلي (المجلد 4، العدد 1، الصفحات: 37–53). ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تتأكد من التزام البرنامج، بقوانين التعليم العالي، والقوانين الأكاديمية الخاصة بالسلوك المهني والأكاديمي، فيما يتعلق بكتابة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتحديد نطاقها وربطها مع مخرجات تعلم البرنامج.

1.8 يشتمل البرنامج على عنصر التعلم القائم على العمل، وذلك في شكل تدريب عملي يتم تغطيته من خلال اثنين من المقررات الدراسية الإلزامية، حيث تُخصص ساعة معتمدة واحدة للتدريب العملي الأول (IND241)، وتخصص ساعتين معتمدتين للتدريب العملي الثاني (IND341). ومن خلال هذه المقررات يتم توزيع الطلبة على مؤسسات القطاع العام أو الخاص للتصميم الداخلي، ولتصميم وإنتاج الأثاث، والعمارة، في فترة زمنية قوامها (12) أسبوعًا: 4 أسابيع

للتدريب العملي الأول، و(8) أسابيع للتدريب العملي الثاني. وينص تقرير التقييم الذاتي على أنَّ التدريب العملي يوفر للطلبة فرصًا لتطبيق المعارف النظرية، والمعرفة والمهارات العملية المكتسبة من خلال المقررات الدراسية الأخرى في البرنامج. وكنتيجة لذلك، فإنَّ هذا من شأنه أن يساعدهم في تلبية مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وبشكلٍ أساسي تلك المخرجات المدرجة ضمن الفئات المتعلقة بمهارات الموضوعات المتخصصة، والمهارات العامة القابلة للنقل، والتي يتم ربطها بشكل مباشر مع المقررات الدراسية للتدريب العملي، على النحو المبين في وثيقة مواصفات البرنامج. وتركز تلك المخرجات على تطبيق الطلبة للرسوم التوضيحية للتصميم، ووضع ملخصات للتصميم، وتجربة البناء الداخلي، والخدمات التقنية، وبدائل التشطيبات، وتطوير مساحات داخلية داعمة، وتنفيذ منهجيات بحثية متنوعة، فضلا عن إظهار مهارات التواصل الفعال، والعمل بصورة مستقلة وتعاونية، وكذلك إجراء التقييم الذاتي والإدارة الذاتية الفعالة، وإظهار الممارسة المهنية والأخلاقية. وترى لجنة المراجعة أنه على الرغم من أن الربط بين المقررات الدراسية للتدريب العملي والفئتين المدرجتين ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج يتم بطريقة مناسبة، إلا أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تفتقر في حد ذاتها إلى كونها لا تعكس بشكل كاف الطبيعة المزدوجة للمؤهل العلمي للبرنامج، وما تحمله من تخصصات متعددة، حيث إنه لا يتم إدراج تخصص الهندسة ضمن إطار البرنامج (أنظر الفقرة 1.6 من هذا التقرير).

1.9 أظهرت المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس أن الطلبة لا يستطيعون الالتحاق بمقرري التدريب العملي دون أن ينجحوا أولا في مقررات دراسية معينة كشرط مسبق لكل مقرر منهما، كما أنَّ عليهم أنْ يستكملوا على نحو مُرْضٍ نسبة مئوية معينة من مجموع الساعات المعتمدة لبرامجهم الأكاديمية (50%) للتدريب الأول، و(70%) للتدريب الثاني. وقد تم تعديل عنصر التدريب العملي؛ وتقر لجنة المراجعة بالزيادة في ساعات العمل الفعلية له من (200 إلى 300) ساعة، كما تقر بأنه تم إبلاغ هذه التغييرات، ودعمها من قبل الجهات ذات العلاقة سواء الداخلية أو الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لدى عنصر التدريب العملي مخططٌ واضحٌ ومناسبٌ لنظام التقييم ومنح الدرجات؛ يتم من خلاله توزيع الدرجة النهائية في كل من مقرري التدريب العملي على النحو التالي: المشرف الميداني (40%)، والمشرف الأكاديمي (30%)، وتقييم لجنة التحكيم (30%). كما تم تحسين الاستمارات الخاصة بتقييم التدريب العملي التي

يستخدمها كل من المشرفين الأكاديميين والمشرفين الميدانيين لتقييم أداء الطلبة، وقد تم هذا نتيجة للتعديلات التي أجريت مؤخرًا في مجال التدريب العملي، وبعد استكمال هذه الاستمارات يتم تسليمها مع التقرير النهائي للتدريب العملي للطالب إلى لجنة مراجعة التقييمات الخاصة بالتدريب العملي، أو إلى هيئة التحكيم؛ لضمان جودة التقييمات. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أنه حتى مع وجود استمارات التقييم المعدلة الخاصة بالتدريب العملي، فإن معايير التقييم تعد معايير عامة إلى حد كبير؛ كونها تقتصر على المهارات الشخصية مثل الحضور، والانضباط، والعمل الجماعي، والتفكير النقدي، ولا تعكس بشكلٍ محددٍ المهارات الخاصة بالتصميم الداخلي، والهندسة، والمعارف المتعلقة بهما. وبناء على ذلك، تنصح لجنة المراجعة الكلية بأن تعدّل معايير تقييم التدريب العملي؛ لضمان أن تستند جميع التقييمات ذات الصلة إلى المعايير الإقليمية، والدولية لبرامج هندسة التصميم الداخلي. وعلى الرغم من ذلك، تعرب لجنة المراجعة عن تقديرها بشكل عام للتدريب العملي كأحد عناصر التعلم القائم على العمل في البرنامج.

1.10 لدى الجامعة الخليجية سياسات، وإجراءات مؤسسية واضحة بشأن التعليم والتعلم، والتي يتم الالتزام بها من قبل جميع أعضاء هيئة تدريسها، وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، فقد وضع قسم العمارة وهندسة التصميم الداخلي سياسة للتعليم والتعلم، وإستراتيجية للتقييم توضح مشاركة القسم بطائفة واسعة من الأنشطة؛ من أجل دعم تعلم الطلبة، وتتضمن هذه الأنشطة مجموعة من طرائق، وإستراتيجيات التعليم والتعلم؛ لضمان تحقيق التعلم المستقل، وتعرض الطلبة إلى الممارسة المهنية والتطبيقات النظرية. وأثناء جلسات المقابلة التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أكدت لجنة المراجعة أن طرائق التعليم والتعلم المختلفة مثل: المحاضرات، والعروض التوضيحية، ودراسات الحالة، والمشروعات، والرحلات الميدانية، والمناقشات، يتم استخدامها جميعًا في تقديم البرنامج. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ إستراتيجية القسم ليست محددة بما فيه الكفاية؛ لمعالجة المسائل المتعلقة بالتصميم الداخلي والهندسة، كما أنَّ هذه الإستراتيجية لا تذكر شيئًا عن التعلم الإلكتروني، والذي ذُكر خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، بأنه يستخدم من قبل أعضاء هيئة التدريس، كما يتم تناوله بإيجاز شديد ضمن وثيقة إجراءات التعليم والتعلم الخاصة بالجامعة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنَّ هذه السياسات تتضمن طائفة من طرائق التعليم والتعلم، فإن الأدلة المقدمة

من خلال مراجعة ملفات المقررات الدراسية في الزيارة الميدانية تثبت أن بعض طرائق التدريس لا تستخدم على النحو المناسب لتتوافق مع أصول تدريس المقررات الدراسية. ولاحظت لجنة المراجعة أيضا، خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الميدانية، أنَّ هناك نقصًا في فهم أصول تدريس التصميم الداخلي والهندسة. فعلى سبيل المثال، الطريقة التي يُدرَّس بها عددٌ من المقررات الدراسية العملية، مثل: {"الاصلاحات والتشطيبات والتأثيث" (IND222)، "الاستبانات الكمية والعقود" (CIV485)، "الرسم والإعداد المعماري" (IND131)، "التصميم الداخلي 4" (IDE320)، "نظرية الألوان" (IDE315)، "التشييد والبناء 2" (ARC221)}، لا تظهر معرفة جيدة بطرائق التدريس المناسبة؛ لتقديم المقررات الدراسية للهندسة والتصميم الداخلي على مستوى التعليم العالي. فطرائق التدريس المستخدمة تعد عامة إلى حد كبير بالنسبة للمقررات الدراسية المتخصصة، علاوة على أنها مثقلة بالجانب النظري. فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من شعور لجنة المراجعة بالرضا أنه يتم تشجيع الطلبة للمشاركة في التعلم القائم على المشاريع من خلال مشاريع ورش العمل، مثل: "مقهى الاستوديو"، غير أنه لم تقدم إلى لجنة المراجعة أي أدلة كافية عن طرائق التدريس العملية للتصميم الداخلي والهندسة، مثل: النماذج المعمارية المحدودة للأبنية، والأبحاث حول، الإضاءة، والصوتيات، والمواد الخام، والمناخ ودمجها ودمج خبرة استشعارية ضمن أعمال الطلبة. إلى جانب هذا، لم يكن هناك تخطيط أو توجيه واضح بشأن الطريقة التي سيستخدمها الطلبة في كل مقرر من المقررات الدراسية؛ من أجل تعلم مهارة معينة. كما أنَّ طرائق التدريس الحالية لا تسترشد كذلك بالأبحاث، ولا تقدم التشعب والفهم اللازمين لأصول تدريس التصميم الداخلي والهندسة استنادًا إلى التفكير النقدي. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تعزز من سياسة التعليم والتعلم التي لديها؛ من أجل تلبية طبيعة البرنامج ومتطلباته بما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة، ونتائج الأبحاث المستحدثة.

1.11 لدى الجامعة الخليجية سياسات وإجراءات للتقييم، يتم إتاحتها للطلبة والموظفين من خلال الموقع الإلكتروني والكتيب الإرشادي للموظفين، وقد أعرب الطلبة والموظفون الذين تمت مقابلتهم عن إدراكهم الواضح لهذه الإجراءات. وتلاحظ لجنة المراجعة، من خلال مراجعة هذه السياسات والإجراءات، أنها تتناول بشكل عام وملائم الجوانب الأساسية لتقييمات الطلبة، مثل: مبادئ التقييم وأساليبه وأنواعه، والمواءمة بين تقييمات الطلبة ومخرجات التعلم، والتحقق من التصحيح

والتقييم، والأدلة الإرشادية لتوزيع الدرجات، والتغذية الراجعة بشأن الأعمال التي خضعت للتقييم، واعتدال النتائج، وتأمين وثائق التقييم، وتظلمات الطلبة، فضلا عن الانتحال الأكاديمي، والسلوك الأكاديمي غير القويم. وتعرب لجنة المراجعة عن تقديرها لوجود مثل هذه السياسات والإجراءات، وإبلاغها إلى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وعلى الرغم مما ذكر آنفًا، ومن خلال مراجعة ملفات المقررات الدراسية، تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ إطار التقييم يعد غير واضحٍ بالنسبة للكثير من المقررات الأساسية في التصميم الداخلي، كما أنه لا يعكس أصول طرق التدريس سواء للتصميم الداخلي أو للهندسة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن سياسة التقييم تنص على التقييمات التكوينية والتجميعية، وتنص كذلك على الحاجة إلى تزويد الطلبة في الوقت المناسب بالتغذية الراجعة عن أعمالهم التي تم تقييمها، وعلى الرغم من أن الطلبة قد أكدوا خلال المقابلات التي أجريت معهم على استقبالهم للتغذية الراجعة سواء المكتوبة أو الشفهية في الوقت المحدد لها (في غضون أسبوعين)؛ غير أنه لا يوجد في سياسة التقييم ما يشير إلى المدة المحددة التي يتم من خلالها استقبال التغذية الراجعة، وبالمثل، فإن سياسة وإجراءات الانتحال الأكاديمي لا تتضمن ما يشير إلى الانتحال الأكاديمي البصري، كما أنَّه من حيث التنفيذ لا يوجد اتساق في الكشف عن حالات الانتحال وتقييمها ورصدها. ولهذا، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تعدّل من إطار سياساتها التقييمية، بحيث تعكس الخصوصية التي يتمتع بها كل من التصميم الداخلي والهندسة، وأن تضمن منع حدوث أي سلوك أكاديمي غير قويم. كما ينبغي أن يستند هذا الإطار إلى ممارسات دقيقة للمقايسة المرجعية الرسمية وغير الرسمية التي تثري باستمرار معرفة وفهم معايير التعليم العالي في التصميم الداخلي والهندسة، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

1.12 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- يحتوي البرنامج على عنصر التعلم القائم على العمل.
- توجد سياسات وإجراءات للتقييم ويتم إبلاغها للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

1.13 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل أهداف البرنامج، استنادًا إلى عمل مقايسة مرجعية أكاديمية تتم بشكل رسمي فضلا عن عمل أبحاث تخص السوق؛ من أجل أن تعكس أهداف البرنامج طبيعة المؤهل العلمي وتوجهه المتعدد التخصصات.
- تعديل المنهج الخاص بالعام 2016–2017؛ لضمان تحقيق أكبر قدر من المواءمة بين البرنامج، وأهدافه، ومخرجات التعلم المطلوبة منه، وكذلك تحقيق المواءمة بينه وبين مسمى المؤهل الدراسي.
- تعديل خطة الانتقال بين المنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2012–2013 والمنهج الدراسي للعام الأكاديمي 2016–2017 والمعادلة بين المقررات الدراسية للمنهجين، وتدريس كلا المنهجين بشكل منفصل؛ لضمان تحقيق الاتساق في طرح كلٍّ منهما.
- ضمان وبشكل مسبق تصميم استمارات المفردات الدراسية لجميع المقررات في المنهج الدراسي للسنة الأكاديمية 2016–2017 قبل طرح هذه المقررات.
- تعديل المفردات الدراسية للمقررات المقدمة؛ لضمان تلبيتها المعايير الأكاديمية سواء المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية لجميع تخصصات البرنامج، ولتوفيرها الحداثة، والعمق، والاتساع، والمهارات العملية المطلوبة؛ لبرنامج بكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي.
- ضمان التزام البرنامج بقوانين التعليم العالي والقوانين الأكاديمية الخاصة بالسلوك الأكاديمي والمهني فيما يتعلق بكتابة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتحديد نطاقها وربطها مع مخرجات تعلم البرنامج.
- تعزيز سياسة التعليم والتعلم؛ من أجل تلبية طبيعة البرنامج ومتطلباته، وبما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة، ونتائج الأبحاث المستحدثة.
- تعديل إطار السياسات التقييمية بحيث تعكس الخصوصية التي يتمتع بها كل من التصميم الداخلي والهندسة، ولتضمن منع حدوث أي سلوك أكاديمي غير قويم.

1.14 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم**.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى الجامعة الخليجية سياسة للقبول واضحة، وقد تم النص على هذه السياسة على مستوى الجامعة، ويمكن للطلبة والموظفين الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، أو من خلال الكتيب الإرشادي للطلبة. وتنص هذه السياسة على أنه لكي يتم قبول الطلبة مباشرة في برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي على وجه التحديد، يجب أن يكونوا حاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها بمتوسط حدٍّ أدنى للمجموع التراكمي للدرجات يبلغ (60%)، واجتياز امتحانات تحديد المستوى في كل من اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والكمبيوتر، واختبارات معرفتهم بالتصميم، وبمهارات الرسم، فضلا عن اجتياز المقابلة الشخصية. وعلى الطلبة المتقدمين الذين لم يستوفوا جميع متطلبات القبول أن يلتحقوا بالبرنامج التمهيدي للمؤسسة. وترى لجنة المراجعة من خلال المقابلات الميدانية، أن المتقدمين الذين لم يجتازوا البرنامج التمهيدي، يمكنهم تكرار المقررات الدراسية الخاصة به لمدة ثلاث مرات، ثم يتم إيقافهم من بعد المحاولة الثالثة. ونظرًا إلى قلق لجنة المراجعة بشأن مستوى إنجاز الطلبة (انظر الفقرتين: 2.2 و3.9 من هذا التقرير)، وكذلك بانخفاض معدلات التقدم والاستبقاء لديهم (انظر الفقرة: 3.11)، ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تعدل سياسة القبول والبرنامج التمهيدي للمؤسسة، على النحو الذي يجذب المزيد من الطلبة الأكثر قدرة على التعامل مع المتطلبات النظرية والعملية الخاصة بالبرنامج. وهذا الأمر ضروري بصفة خاصة؛ لأنه على الرغم من إبلاغ لجنة المراجعة أثناء جلسات المقابلة، أنَّ مستوى صعوبة أسئلة امتحانات تحديد المستوى، والمقابلة الشخصية قد تم إخضاعه للمقايسة المرجعية إزاء المعايير المحلية والدولية، إلا أنه من خلال الفحص الدقيق لهذه العينات من الأدوات المستخدمة في عملية القبول تبين أنها لا تحتوي على الأسئلة المتعلقة بتخصص التصميم الداخلي على وجه التحديد، والتي يتمُّ من خلالها رصد مدى تآلف الطلبة المرشحين للقبول مع تخصص التصميم الداخلي، وكذلك لاختبار قدراتهم الإبداعية. ويتم امتحان الطلبة المرشحين للقبول من خلال امتحانات تحديد المستوى الخاصة بالرياضيات العامة والفيزياء، دون اختبارهم في أي معارف متخصصة تتعلق بالتفكير النقدي أو التقني المرتبط

بمجال تخصص البرنامج، فضلا عن أنَّ الأسئلة المطروحة في المقابلة الشخصية هي أسئلة عامة للغاية، ولا تتعلق بالبرنامج. ومن ثم، تنصح لجنة المراجعة الكلية بأنها عند تعديل سياسات وإجراءات القبول، عليها أن تدرج امتحانات القبول والمقابلات الشخصية لكل من الطلبة الجدد والطلبة المنقولين وفقًا للمعايير الدولية، مع التركيز بوضوح على تخصص هندسة التصميم الداخلي. ومع ذلك، تقر لجنة المراجعة بأنه لدى الجامعة لوائح واضحة لانتقال الطلبة إلى البرنامج وفقًا للوائح المتعلقة بمجلس التعليم العالي، كما تقدر لجنة المراجعة أن سياسات وإجراءات القبول في الجامعة الخليجية يتم توثيقها وإبلاغها عبر الإنترنت، أو من خلال الكتيب الإرشادي للطلبة.

2.2 يتم الاحتفاظ بالبيانات التعريفية للطلبة المقبولين حديثًا، ومتابعتها من خلال لجنة القبول في الجامعة. وتشتمل هذه البيانات على معلومات شاملة عن الطلبة مثل الخلفية الأكاديمية، والمؤهلات، والدراسات السابقة، والخبرة العملية. كما يُدرَّس البرنامج باللغة الإنجليزية، ويتم امتحان كفاءة اللغة الإنجليزية لدى الطلبة من خلال امتحان تحديد المستوى الخاص بجامعة (Cambridge)، ما لم يكونوا قد حققوا بالفعل مجموع درجات مقبول في امتحان الـ (TOEFL) بمعدل (550 PBT /79 IBT)، أو امتحان الـ (IELTS) بمعدل (6.0) أو في امتحان الشهادة الأولى في اللغة الإنجليزية (FCE) بمعدل (60%)، أو ما يعادلها. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ الأدلة الداعمة تشير إلى انخفاض نتائج امتحان تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية للعام الأكاديمي 2016–2017، إضافة إلى أنه أثناء المقابلات مع الطلبة، لم يستطع بعضهم التواصل باللغة الإنجليزية؛ مما يثير القلق تجاه مدى قدرتهم على استيعاب المواد التعليمية. ومن خلال تحليل نتائج دفعة الطلبة للعام الأكاديمي 2016–2017، تبين أن معظم الطلبة قد حصلوا على الحد الأدنى في نتائج امتحان تحديد المستوى في الرياضيات، إضافة إلى حصول طالبين فقط على نتائج منخفضة دون الحد الأدنى. كما يشير تحليل نتائج الدفعة أيضا إلى انخفاض معدلي التقدم والاستبقاء (أنظر الفقرة: 3.9 من هذا التقرير). وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، تنصح لجنة المراجعة الكلية بتقييم أداء الطلبة، ومقارنته إزاء مستواهم عند بداية التحاقهم بالبرنامج، واستخدام هذه النتائج عند تعديل معايير القبول (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 2.1)؛ لضمان تحقيق مستوى أفضل للطلبة المتقدمين للالتحاق بهذا البرنامج ذي الطبيعة الخاصة.

2.3 لدى الجامعة الخليجية مخططٌ تنظيمي واضح فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي، إلى جانب وجود هيكل إداري للبرنامج يتوافق مع عملية تسلسل المُسَاءَلَة والمسئوليات. وخلال جلسات المقابلة، أبلغت لجنة المراجعة بأنه نظرًا لأن قسم هندسة العمارة والتصميم الداخلي، وهو القسم الوحيد التابع لكلية الهندسة، لا يقدم حاليًا إلا برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي، ونظرًا لصغر حجم البرنامج، فإنه لا يوجد منسق خاص للبرنامج. ووفقاً لتقرير التقييم الذاتي، فإن العميد ورئيس القسم يتوليان مسئولية البرنامج جنب إلى جنب اللجان التابعة لكل من القسم والكلية، حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بتمثيل البرنامج داخل هذه اللجان جميعها، وكذلك داخل مجلس القسم، حيث يمكنهم المشاركة في عملية صنع القرار. ومن خلال دراسة لجنة المراجعة لمواصفات وظيفة كل من رئيس القسم والعميد، تلاحظ اللجنة بعض التداخلات من حيث الأدوار والمسئوليات. وقد اتضح ذلك أيضًا من خلال السياسات والإجراءات المنظمة لعملية طرح البرنامج. فعلى سبيل المثال، يُذْكَرُ في سياسات وإجراءات التعليم والتعلم الخاصة بالجامعة، وفي جميع الوثائق ذات الصلة، أنَّ العميد هو من يتولى مسئولية ضمان اتِّباع جميع أعضاء هيئة التدريس والطلبة هذه الإجراءات، وتنفيذها بالشكل المناسب. والوصف نفسه يوجد بالنسبة لمهام وظيفة رئيس القسم مع اختلاف طفيف هو أن رئيس القسم يتولى مسئولية إبلاغ الطلبة والموظفين بهذه السياسات والإجراءات. وقد تؤدي أوجه التشابه الوثيقة هذه إلى حدوث ارتباك في الأدوار والمسئوليات الإدارية، وبالتالي تحث لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتعديل مواصفات هذه الوظائف وفقًا للمعايير الوطنية والدولية؛ من أجل التمييز بوضوح بين مواصفات هاتيْن الوظيفتيْن القياديَّتيْن (انظر الفقرة: 4.2 من هذا التقرير).

2.4 وفقًا للإحصاءات المقدمة من قبل الكلية أثناء الزيارة الميدانية، فإنَّ هناك (7) من أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام كامل، و(6) يعملون بدوام جزئي، ويساهمون جميعا في تقديم البرنامج. ومن بين السبعة الذين يعملون بدوام كامل، يوجد أربعة يعملون كأساتذة مساعدين متخصصين في التصميم الداخلي، والعمارة، والهندسة، والحواسيب، في حين يعمل الثلاثة الآخرون كمحاضرين متخصصين في التصميم الداخلي، واللغة الإنجليزية، والإدارة. وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي، فإنه يوجد ثلاثة منهم يعملون كأساتذة مساعدين متخصصين في العمارة، واللغة العربية، والرياضيات، في حين يعمل الثلاثة الآخرون كمحاضرين متخصصين في العمارة، واللغة الإنجليزية، والعلوم الإنسانية. وفيما يتعلق بعبء

العمل المنوط بأعضاء هيئة التدريس، فقد أبلغت لجنة المراجعة بأنه يتسق مع الحد الأقصى المسموح به الذي أقره مجلس التعليم العالي، والذي بموجبه يكون عبء العمل المنوط بالأساتذة هو (9) ساعات في الأسبوع، في مقابل (12) ساعة للأساتذة المشاركين، و(15) ساعة للأساتذة المساعدين. كما يُطلب من أعضاء هيئة التدريس أيضا العمل في اللجان. ووفقًا لمقابلات الزيارة الميدانية، فإن عملهم كأعضاء في اللجان الداخلية لا يغير من حجم عبء العمل الواقع على عاتقهم. إلى جانب عملهم كمرشدين لطلابهم بنسبة (25) طالب لكل مرشد (أي 1:25)، وممارستهم لسياسة الباب المفتوح في التواصل مع طلابهم، في حين أن نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الخليجية وفقًا لما ذُكِرَ في الأدلة المقدمة أثناء الزيارة الميدانية هي (1:14)، في حين أنه وفقًا للمقابلات الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس، فإن هذه النسبة من الممكن أن تتراوح بين الحد الأدنى بمعدل (5) طلاب إلى الحد الأقصى بمعدل (25) طالبًا؛ وإلى جانب التدريس والإرشاد الأكاديمي، فإنه من المتوقع أنْ ينشر أعضاء هيئة التدريس منشورًا بحثيًّا واحدًا كل ثلاثة فصول دراسية، وأن يشاركوا في معرضين كل سنة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أفاد أعضاء هيئة التدريس بأن عبء العمل هذا يتسم بالإنصاف، في حين تشعر لجنة المراجعة بالقلق أن يمثل هذا العبء حملًا ثقيلًا على عاتق أعضاء هيئة التدريس؛ مما يعيق من تطورهم المهني وإنتاجهم البحثي. ويدعم هذا التصور أيضا انخفاض عدد الأنشطة البحثية والترقيات بوجه عام. وقد درست لجنة المراجعة سير أعضاء هيئة التدريس الذاتية، ولاحظت وجود أستاذ مساعد واحد فقط متخصص في التصميم الداخلي من بين أعضاء هيئة التدريس المعينين في العام الأكاديمي 2016–2017. كما لاحظت لجنة المراجعة الخبرات العملية والأكاديمية المحدودة لأعضاء هيئة التدريس؛ وهذا يثير القلق من أن يكون أعضاء هيئة التدريس– بشكلٍ عام – ليس لديهم ما يكفي من الخبرات والمهارات العملية والأكاديمية التي تؤهلهم لتدريس المقررات الأساسية المتخصصة في البرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأنْ تقوم بزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس من المهندسين، والمصممين الداخليين المؤهلين، إلى جانب مراجعتها لعبء العمل الذي يضطلع به أعضاء هيئة التدريس، وتقسيمه بشكل واضح بين التدريس، والبحث العلمي، والأنشطة الإدارية.

2.5 تلاحظ لجنة المراجعة أن لدى الجامعة أدلة إرشادية وإجراءات واضحة فيما يتعلق بتعيين موظفين جدد. وتتلقى إدارة الموارد البشرية في النصف الثاني من كل عام أكاديمي خطة مقدمة

من مجلس الكلية؛ تتضمن الوظائف المطلوبة، ثم تبدأ عملية التوظيف تبعًا لذلك. ويوضع الموظفون المعينون حديثًا تحت الملاحظة لفترة معينة، كما أنَّ جميع الموظفين الجدد سواء الذين يعملون بدوام جزئي، أو الذين يعملون بدوام كلي يتلقون تدريبًا وتعريفًا تمهيديًّا عند تعيينهم. ووفقًا لمقابلات الزيارة الميدانية، فقد قام قسم هندسة العمارة والتصميم الداخلي مؤخرا بتعيين عضو من أعضاء هيئة التدريس متخصص في التصميم الداخلي، ويخطط القسم كذلك لتوظيف عضو آخر، غير أنَّ اثنين من المرشحين الجدد قررا عدم الانضمام إلى الجامعة الخليجية بعد توقيع العقد. ويبين هذا للجنة المراجعة ما تواجهه الجامعة من تحديات في اجتذاب أعضاء جدد مؤهلين ضمن هيئة التدريس؛ وبالمثل، تواجه الجامعة أيضا – في حالات قليلة – تحديات في الإبقاء على أعضاء هيئة التدريس الحاليين، إذ واستنادًا إلى التقرير الخاص بمعدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة من العام 2012 إلى العام 2017، فقد شهدت كلية الهندسة، على الرغم من التحسن الذي طرأ عليها مؤخرًا، عدم استقرار في الإبقاء على أعضاء هيئة التدريس، وقد انعكس هذا من خلال معدل الاستبقاء الذي سجل (33%) في العام الأكاديمي 2014–2015. كما أعربت لجنة المراجعة عن قلقها إزاء عدم إبلاغ سياسات وإجراءات الترقية بشكل واضح إلى جميع أعضاء هيئة التدريس، ولاسيما أنَّ سياسات الترقية لم تكن معروفة من قبل جميع أصحاب العلاقة خلال المقابلات الميدانية. وهذا الخلل في وضوح السياسات ينعكس جزئيًّا من خلال النقص في معدل الترقيات بين أعضاء هيئة تدريس في هندسة التصميم الداخلي خلال السنوات القليلة الماضية. وأثناء جلسات المقابلة مع كبار الموظفين، علمت لجنة المراجعة أنَّ السبب في انخفاض معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس يرجع إلى انخفاض أعداد الطلبة، في حين أنَّ انخفاض معدل الترقية يرجع إلى أن تعيين أعضاء هيئة التدريس قد تم خلال السنتين الماضيتين فقط. ومع ذلك، ترى لجنة المراجعة أن هناك عدم اتساق بين الإحصاءات المقدمة من جهة، والمعلومات التي وردت خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية من جهة أخرى، حيث أوضحت المقابلات أنَّ العديد من أعضاء هيئة التدريس الذين أمضوا أكثر من سنتين في الجامعة الخليجية، إمَّا أنهم قد غادروا الجامعة بعد انقضاء هذه المدة، أو ظلوا يعملون في الجامعة، ولكن على الدرجة الأكاديمية نفسها. ومن ثم، تحث لجنة المراجعة الكلية بأنْ تعالج هذه الأمور المتعلقة باستبقاء وترقية موظفيها وفقاً للتوصية الواردة في فقرة 2.6 من هذا التقرير.

2.6 وفقًا للمقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، فإن تقييم الموظفين يحدث بشكل منتظم. وإذا كان هناك قصورٌ في أداء أحدهم، فإن رئيس القسم والعميد يناقشان هذا الأمر، ويقوم هذا العضو بتقديم أسبابه بشأن هذا القصور، ثم يُمنح فرصة أخرى خلال فصل دراسي واحد للتحسين من أدائه. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ كلًّا من استمارة تقييم الأداء الوظيفي، واستمارة تقييم الطلبة المستخدمتين في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس لا تشتملان على أدلة إرشادية واضحة بشأن تقييم عملية التدريس أو البحث العلمي. ومن ثم، فإن هذه الاستمارات تعدُّ غير ملائمة لتسجيل أداء أعضاء هيئة التدريس، أو تسجيل مسارهم الوظيفي؛ لأنه أثناء الزيارة الميدانية لاحظت لجنة المراجعة أن استمارات تقييم الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس تتسم بالغموض، وغياب الاتساق بها، ولاسيما فيما يتعلق بقسم البحث العلمي، حيث اشتملت الاستمارة على قسم بعنوان: النشاط العلمي والدراسات العليا، والذي يتم تقييمه من إجمالي نسبة (15%) المخصصة لتقييم هذا القسم. وفي حين أن محتوى هذا القسم يهتم أساسًا بتقييم الأنشطة البحثية، غير أنه ليس من الواضح كيف أنَّ عنوان هذا القسم ذو صلة بمحتواه. بالإضافة إلى ذلك، ورغم أن هذا القسم يشير بشكل أساسي إلى تقييم الأنشطة البحثية مثل المشاركة في المؤتمرات، وورش العمل، أو المنشورات العلمية، غير أنَّه قد وجد أن أحد أعضاء هيئة التدريس قد حصل على نسبة الـ (15%) كاملة دون تقديمه لأي أوراق بحثية أو مشاركته في أي مؤتمرات (وهي المخرجات التقليدية للبحث العلمي). ومن ثم، ترى لجنة المراجعة أنه يلزم تعديل استمارة تقييم الأداء الوظيفي للموظفين؛ لتشمل الخطط البحثية لأعضاء هيئة التدريس والتطوير المهني، كما ينبغي أن تشتمل الاستمارة أيضا على الممارسة المهنية كجزء من المخرجات البحثية للمصممين، وأنْ تشير بالتفصيل إلى نوع النشاط البحثي وأهميته بالنسبة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، والخطط البحثية للجامعة الخليجية. وفي ضوء ما سبق ذكره، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بدراسة الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس، عن طريق تطوير وإجراء استبيان آراء للموظفين المغادرين قبل خروجهم، وأنْ تقوم كذلك بدراسة الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدل الترقيات، وأنْ تنفذ خطة للتخفيف من هذا الانخفاض تشتمل على جميع السياسات والإجراءات الخاصة بقسم الموارد البشرية، وتكون متاحة باللغتين العربية والإنجليزية.

2.7 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنه يوجد لدى الجامعة نظام نشط لإدارة المعلومات، وهو يستخدم من قبل كل من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والموظفين الإداريين. ويسمى هذا النظام (AIMS) وهو يتضمن معلومات عن الطلبة، مثل البيانات الشخصية والمهنية، وحالة التسجيل، والسجلات الأكاديمية، ووضعهم بالنسبة للامتحانات، والبيانات الخاصة باستخدامهم لمصادر الجامعة. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن هذا النظام يصدر نوعين من التقارير: يستند أحدهما إلى المعلومات الشخصية للطلبة وسجلاتهم الأكاديمية، ويستند الثاني إلى درجاتهم، والمجموع التراكمي لدرجاتهم. ويمتلك هذا النظام القدرة أيضا على إصدار التقارير والمعلومات ذات الصلة بالنسبة لجميع دفعات الطلبة، وكذلك بالنسبة لكل طالب على حدة. وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فإنه لا يمكنهم الوصول إلا إلى البيانات الخاصة بالطلبة الخاضعين لإشرافهم. وتقر لجنة المراجعة بفاعلية نظام إدارة المعلومات هذا، المستخدم لتنظيم وإدارة المعلومات المتعلقة بطلبة البرنامج. وبصرف النظر عما ذكر أعلاه، فإنه ليس من الواضح بالنسبة للجنة المراجعة كيفية استخدام التقارير الصادرة عن هذا النظام للاسترشاد بها في إجراء تحسينات في البرنامج على المستوى الاستراتيجي، وبما يتجاوز استخدامها فقط في تسجيل الطلبة، أو في عملية الإرشاد الأكاديمي. وإلى جانب هذا، فقد لاحظت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، أنَّ الجداول الدراسية الخاصة بالبرنامج لا تزال توضع بطريقة يدوية، كما أن نظام إدارة المعلومات لم يُصدر بعد أي تقارير حول استخدام المصادر والمرافق الخاصة بالجامعة من قبل الطلبة، وكذلك حول احتياجات الموظفين. ومن أجل اتخاذ قرارات رشيدة، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتوسيع نظام إدارة المعلومات ليشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك عملية قبول الطلبة، واستبيانات الرأي الخاصة بكل من الطلبة والموظفين، واختيار المتطلبات المسبقة، والجداول الدراسية للبرنامج.

2.8 تلاحظ لجنة المراجعة أنه يتم تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة لضمان أمن السجلات الإلكترونية ودقه النتائج؛ حيث يتم ضمان أمن البيانات عبر الإنترنت من خلال نظام التخزين الاحتياطي، الذي يتم تأمينه وفقًا لسياسات وإجراءات الجامعة. ونظام التخزين الاحتياطي هذا معروف بإسم (Symantec Backup Express Software) وهو يدعم البيانات الموجودة بنظام إدارة المعلومات سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه. كما يقوم البرنامج بحساب درجات الطلبة بمجرد إدخال أعضاء هيئة التدريس للمعلومات المطلوبة عبر الإنترنت، ومن ثمَّ فإن أي

تغييرات تطرأ على هذه البيانات تتطلب موافقة رسمية وفقًا للسياسات والإجراءات. ولا يمكن الوصول إلى هذه البيانات إلا من خلال كلمات السر الفردية المحمية وأسماء المستخدمين، وهي متاحة فقط للجهات ذات العلاقة. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وإجراءات مطبقة؛ لضمان أمن السجلات الإلكترونية للطلبة، وضمان تحقق الثقة في الآلية المستخدمة في الدخول إلكترونيًّا إلى درجات الطلبة. وعلى الرغم من ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أثناء جولتها التفقدية في الحرم الجامعي، أنه يتم تخزين النسخ الورقية من ملفات التخرج الخاصة بالطلبة وشهاداتهم على رف مفتوح في أحد المكاتب التي يتم الإشراف عليها، إلى أن يتم نقلها إلى مجلس التعليم العالي. وعلى الرغم من أن غرفة المكتب هذه يتم الإشراف عليها وإغلاقها، غير أنه مازال هناك خطرٌ على أمن السجلات الورقية للبيانات سواء أكانت داخل الحرم الجامعي أم أثناء نقلها. ولذا، تنصح لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتنفيذ المزيد من الإجراءات الأمنية عن طريق إيجاد موقع أكثر أمنا لحفظ السجلات الورقية.

2.9 قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية أثناء الزيارة الميدانية، تفقدت خلالها مختلف مرافق الجامعة مثل قاعات المحاضرات، والمختبرات، ومكاتب الموظفين، واستوديوهات التصميم، وغرف الحلقات النقاشية، والمكتبة، ومقهى الاستوديو الخاص بالطلبة، إلى جانب تفقدها لمرافق أخرى. وأثناء هذه الجولة، لم تعثر لجنة المراجعة على أي لافتات واضحة لتوجيه المستخدم داخل الحرم الجامعي، كما لاحظت أنَّ مرافق الطلبة والموظفين أصبحت قديمة. ولم تجد لجنة المراجعة أيضا أنَّ استوديوهات التصميم الحالية، وكذلك الغرف المستخدمة في الحلقات النقاشية تعد ملائمة للغرض، حيث ترى أنها ملائمة فقط للدروس التقليدية المباشرة، وأنها ليست ذات مساحة كافية لاستيعاب أي أنشطة عملية مرتبطة بالتصميم الداخلي، أو أصول تدريس الهندسة. ومع ذلك، تقر لجنة المراجعة بوجود ورشة عمل يديرها أحد الفنيين، كما توجد عيادة يعمل بها ممرض بدوام كامل، على الرغم من أن ورشة العمل تقع في مبني منفصل، ومساحتها ليست متسعة بما يكفي لاستيعاب النماذج الكبيرة، كما أنَّ المعدات المتاحة بها تعد بدائية بالنسبة لتنفيذ التصميمات الداخلية الأساسية، أو المشروعات الهندسية وتفاصيلها، ولا توجد بها أيضا أي أدوات أو آلات يمكن استخدامها للعمل بالمعادن، أو البلاستيك، أو المنسوجات، بالإضافة إلى ذلك، فإن مكتبة المواد الخام المدرجة ضمن "العرض التوضيحي للكلية" والمقدمة كدليل لم يتم رؤيتها أثناء

الجولة. ومن ثم، تحث لجنة المراجعة الكلية بأنْ تعالج هذه الأمور المتعلقة بمرافقها ومصادرها وفقاً للتوصية الواردة في فقرة 2.10 من هذا التقرير.

2.10 وفيما يتعلق بالمكتبة الرئيسة للجامعة، فإنَّ مصادرها، وإن كانت جديدة، غير أنها محدودة من ناحية ارتباطها بالتصميم الداخلي، ولا تتضمن أي مراجع هندسية. هذا إلى جانب ما كشفت عنه المقابلات أثناء الزيارة الميدانية من أنَّ البحث عن مصادر تكنولوجيا المعلومات، والمصادر المكتبية يتم عادة من خلال مواقع الإنترنت الرئيسة مثل: (Amazon.com)؛ بدلا من استخدام قواعد البيانات المتخصصة أو شركات البرمجيات. ولذلك، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتعزيز وتحديث المصادر المكتبية لديها بإضافة قواعد البيانات المتخصصة التي تعكس مجال تخصص هندسة التصميم الداخلي، وتلبي احتياجات البرنامج على نحو أفضل. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال ملاحظات لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية حول استخدام المرافق، فقد لوحظ أنَّ الطلبة لا يستخدمون أماكن العمل المكتبية أو المكتبة؛ وعلى الرغم من أن بعضهم كانوا يستخدمون الطابعة الثلاثية الأبعاد المتاحة، إلا أنه لم يتم دمج هذه الطابعة ضمن نماذج البناء القياسية، أو ضمن مواصفات المقررات الدراسية، أو نتائج التقييم، إضافة إلى ملاحظة لجنة المراجعة أثناء جولتها التفقدية أنه لا توجد أماكن في الاستوديوهات مخصصة لطلبة التصميم الداخلي؛ لترك مشروعاتهم ورسوماتهم الثلاثية الأبعاد فيها. فعادةً، ينبغي تخصيص مساحة للطلبة للعمل على طاولات رسم كبيرة، على مدار الفصل الدراسي بأكمله، بحيث يكونون قادرين على تنفيذ مهام وأنشطة عملية داخل ورش عمل التصميم؛ وليعكس هذا المحيط أصول تدريس التصميم، حيث يستطيع الطلبة من خلاله التبادل والتعاون مع بعضهم البعض بشكل غير رسمي، بالعمل على مجموعة من المشروعات المختلفة. ورغم كل هذا، فقد اتضح للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية أن مقهى الاستوديو له شعبية كبيرة عند الطلبة الذين أظهروا ملكيتهم لمشروعهم ومساحته، وترى اللجنة أن هذا الأمر يعتبر مؤشرًا على الحاجة الملحة إلى وجود مساحات يتشاركها الطلبة فيما بينهم، ويديرونها بأنفسهم. وعلى الرغم من تركيز البرنامج على تحسين مصادر تقنية المعلومات، غير أن لجنة المراجعة توصي الكلية بأن تركز على مصادرها، ومرافقها المادية مثل تحسين مرافق وأجهزة ورش العمل، واستوديوهات هندسة التصميم الداخلي؛ لكي تعكس أصول تدريس التخصص المزدوج الخاص بالمؤهل العلمي لهندسة التصميم الداخلي.

2.11 لدى الجامعة الخليجية نظام جديد لمتابعة تقنية المعلومات يسمى (Labstats) وهو يستخدم من أجل تحديد استخدام المختبرات والمصادر الأخرى. وفيما يتعلق بالمكتبة، فقد أبلغت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، بأنَّ هناك نظامًا لمتابعة استخدام الطلبة للمكتبة يتم بشكل يدوي، كما أن نظام إدارة المعلومات يستخدم أيضًا لمتابعة عدد المصادر في المكتبة، والكتب التي تم سحبها أو استعارتها، وكذلك الكتب التي تأخر استرجاعها. وتقدم التقارير التي يصدرها نظام إدارة المعلومات إلى أمين المكتبة بناءً على طلبها. ومع ذلك، واستنادًا إلى عينة من التقارير المقدمة، ومن خلال جولة الزيارة الميدانية، فقد لاحظت لجنة المراجعة انخفاض معدل استخدام المكتبة من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة من قسم هندسة العمارة والتصميم الداخلي. وبالمثل، وفيما يتعلق بقاعات المحاضرات، فإنه يوجد نظام يدوي لتسجيل استخدام القاعات الدراسية، في حين ترى لجنة المراجعة أنَّ هذا النظام قد لا يكون فعالًا في المستقبل، مع تزايد أعداد الطلبة والمرافق. أمَّا بالنسبة للتعلم الإلكتروني، فإن وحدة التعلم الإلكتروني تقدم إلى العميد تقارير عن استخدام أعضاء هيئة التدريس والطلبة لمنصة الـ (Moodle). ويتم إصدار هذه التقارير من قبل نظام إدارة التعلم (LMS). وعلى الرغم من إصدار هذه التقارير، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن استخدام نظام المتابعة يبدو أنه يستند إلى مجرد الطلب، ولا تترتب عليه أي آثار في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. هذا إلى جانب أن إحدى عينات التقارير الصادرة التي قدمت إلى لجنة المراجعة كدليل كان نصفها مكتوباً باللغة العربية، وبالتالي فإن هذه المعلومات تعد واقعيًّا غير متاحة للموظفين الذين لا يستطيعون القراءة باللغة العربية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة الكلية بأنْ تعزز من أنظمتها الخاصة بمتابعة المرافق والمصادر بطريقة تدعم عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية الرشيدة، والتخطيط للمستقبل على نحو أفضل.

2.12 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن الجامعة تقدم للطلبة الدعم الكافي في جميع المجالات المرشحين لها، فعلى سبيل المثال، أثناء البرنامج التمهيدي يتلقى الطلبة تعريفًا بشأن استخدام المختبرات والمرافق وأيضًا بشأن المناطق الأخرى ذات الطبيعة الأكاديمية في الجامعة، كما أنَّ هناك العديد من المرافق لدعم طلبة الجامعة. فعلى سبيل المثال، يقدم مكتب دعم الطلبة الدعم والإرشاد لهم في جميع مناحي حياتهم الجامعية، وتتولى وحدة تقنية المعلومات مسئولية صيانة، وتحديث محطات عمل الحواسيب والبرمجيات في مختبرات الحاسب الآلي، وفي استوديوهات التصميم. إلى جانب ذلك، فإنه يتم تعريف الطلبة والموظفين بوظائف نظام إدارة عملية التعلم (LMS)،

كما أن قسم التعلم الإلكتروني يقدم الدعم لهم على مدار الفصل الدراسي، وهو ما تم التأكيد عليه أثناء جلسات المقابلة مع الموظفين والطلبة. وتوجد أيضا عيادة صغيرة داخل الحرم الرئيس للجامعة لتقديم الرعاية الصحية لكل من الطلبة والموظفين. فضلًا عن مساعدة موظفي المكتبة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على حسب حاجتهم. وقد أعرب الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات عن ارتياحهم الشديد للدعم والتوجيه الذي يتلقونه. وتقدر لجنة المراجعة أن هناك دعمًا وتوجيهًا ملائمين لاحتياجات الطلبة بوجه عام، ويدخل ضمن هذا الدعم المكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية.

2.13 تقدم الجامعة برنامجًا تمهيديًّا وتعريفيًّا لمدة ثلاثة أيام لجميع الطلبة المقبولين حديثًا عند بداية كل فصل دراسي، حيث يتم تعريفهم بكل ما يتعلق بالجامعة من اللوائح الأكاديمية، والمرافق، والخدمات، والأنشطة. وأثناء هذا التوجيه العام، يتم تقديم اللوائح المتعلقة باختيار المقررات الدراسية، وتصنيفها، وتقييمها، وكذلك يتمُّ شرح تلك اللوائح لطلبة هندسة التصميم الداخلي المقبولين حديثًا، ثم يتبع هذا التوجيه العام توجيه خاص بشأن الكلية يتم من خلاله تعريف الطلبة ببرنامج دراستهم، وغاياته، وأهدافه، بالإضافة إلى تعريفهم بمرافق الكلية، وتقديمهم إلى أعضاء هيئة التدريس، والمرشدين الأكاديميين. كما يتلقى الطلبة معلومات عن السياسات والإجراءات من خلال كتيبهم الإرشادي، أو من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة. وخلال مقابلات الزيارة الميدانية، أكد الموظفون الإداريون أن أي طالب لم يتمكن من حضور البرنامج التمهيدي، فإنه يتم تعويضه بإعادة البرنامج التمهيدي له مرة أخرى. وقد أكد الطلبة جميع ما سبق خلال مقابلات الزيارة الميدانية، كما أبدوا رضاهم تجاه ترتيبات البرنامج التمهيدي المعمول بها. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك برنامجًا تمهيديًّا وتعريفيًّا يتم تنظيمه على مستوى كل من الجامعة والبرامج الأكاديمية، وأنَّه يلبي احتياجات طلبة برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي على نحو جيد.

2.14 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنه يتم تخصيص مرشد أكاديمي لكل طالب على حدة، عند بداية دراسته. ويقدم المرشد الأكاديمي توصياته للطالب فيما يخص اختيار المقررات الدراسية بما في ذلك اختيار الموضوعات المتعلقة بمشروعات التخرج. ويتولى مكتب التسجيل في الجامعة مسئولية متابعة أداء الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. ويتم تحديدهم وفقًا للمتوسط

التراكمي لمجموع درجاتهم، والذي يكون أقل من (2.0). وفي نهاية كل فصل دراسي، يتم إعداد تقرير عن الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتقديمه للبرنامج من خلال نظام إدارة المعلومات، ثم يُطلبُ من الذين تم تحديدهم بأنهم معرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي أنْ يلتقوا مرشديهم الأكاديميين؛ لاستشارتهم بشأن تحسين أدائهم من خلال تزويدهم بالدعم الأكاديمي، أو بالمقررات الإضافية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أبلغت لجنة المراجعة من قبل أعضاء هيئة التدريس الذين أجريت معهم مقابلات بأنهم يبادرون بمنع الطلبة مسبقًا من أن يتعرضوا لخطر الإخفاق الأكاديمي، باستخدامهم لأساليب التشجيع، واتباعهم سياسة الباب المفتوح، والحفاظ على علاقات جيدة مع جميع طلابهم. وقد أبلغت لجنة المراجعة أيضا بأن المرشدين الأكاديميين يحولون الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي إلى المسئولين عن شئون الطلبة؛ من أجل مساعدتهم في مواجهة مشكلاتهم الشخصية حسب ما يقتضيه الأمر. وبصرف النظر عمَّا تقدم، تنصح لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعيين طبيب نفسي متخصص أو استشاري نفسي؛ للتعرف على المشكلات الشخصية والنفسية التي يواجهها هؤلاء الطلبة حال حدوثها، وبالتالي تقديم المساعدة المناسبة والمتخصصة لهم. وتشير الإحصاءات المقدمة إلى عدد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، والذي يتراوح بين (2–3) في العام الأكاديمي الواحد، على مدار الأعوام الأكاديمية 2015–2016، 2014–2015، 2013–2014؛ كما تشير الإحصاءات كذلك إلى نوع الدعم الأكاديمي الذي أوصى به المرشدون الأكاديميون لهؤلاء الطلبة، والذي يُقدم إما في صورة ساعات مكتبية إضافية؛ للتواصل مع أعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية، أو في صورة الواجبات المنزلية الإضافية، فضلا عن تشجيعهم للمشاركة في الأنشطة، والمشاركة في القاعات الدراسية، هذا إلى جانب المتابعة المكثفة لأداء هؤلاء الطلبة من قبل المرشدين الأكاديميين، وقد أكد الطلبة عن رضاهم تجاه الدعم الأكاديمي المقدم لهم، غير أنه لم تُقدم إلى لجنة المراجعة أي أدلة واضحة تشير إلى مدى فاعلية الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة. ولهذا، تنصح لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتقييم مدى فاعلية نظام الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي.

2.15 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ كلية الهندسة وقسم الهندسة المعمارية، والتصميم الداخلي يعززان من خبرة التعلم لدى الطلبة من خلال مجموعة كبيرة من الأنشطة الخارجة عن إطار المنهج الدراسي، والتي تُدرس كجزء من عملية التعلم غير الرسمي. كما يقدم أعضاء هيئة تدريس

المقررات للطلبة أنشطة مثل الرحلات الميدانية المحلية، واستضافة المتحدثين؛ من أجل إثراء عملية التعلم في قاعات الدراسة، في حين أنَّ مكتب دعم الطلبة، ومكتب الخريجين، والتطوير الوظيفي ينظمان بالتعاون مع مجلس الطلبة عددًا من الفاعليات الاجتماعية، والثقافية، والرياضية، والفنية على مدار العام الأكاديمي. وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم على مشاركتهم في مجموعة متنوعة من ورش العمل المتعلقة بالحاسب الآلي، والمعارض الفنية، والمسابقات عبر الجامعات المختلفة، كما أعربوا عن رضاهم تجاه إتاحة مثل هذه الفرص لهم، والتي وفقا لتقرير التقييم الذاتي، تمنح الطلبة القدرة على التفكير النقدي، والإبداع والابتكار، ومهارات العمل الجماعي، والإحساس بالمسئولية، فضلا عن تنمية مهارات التواصل والمهارات الشخصية. وفي أثناء الزيارة الميدانية، عثرت لجنة المراجعة على أدلة تشير إلى مشاركة الطلبة في أنشطة التعلم غير الرسمي مثل: (استضافة المتحدثين، ومحادثات الخبراء الخارجيين، والرحلات الميدانية المحلية)، ومع ذلك، ترى لجنة المراجعة أن الطلبة في حاجة أيضا إلى المشاركة في أنشطة خارج الحرم الجامعي على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثل: الجولات الدراسية، والتبادل الثقافي، وإقامة المعارض، وغيرها من الأنشطة الأخرى؛ وفقًا للمعايير الدولية للبرامج الأخرى المماثلة لبرنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي. ومن ثم، فإنه تُنصَح الكلية أن تستثمر في التبادل الثقافي الدولي الذي يتمُّ بين الطلبة، أو الموظفين؛ من أجل تعزيز خبرات التعلم لدى طلبة البرنامج بشكل كبير، وبما يتوافق مع التوقعات الدولية.

2.16 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود لجنة المراجعة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسة قبول رسمية معلنة بوضوح ومتاحة للطلبة والموظفين.
- هناك سياسات وإجراءات مطبقة؛ لضمان أمن السجلات الإلكترونية للطلبة، وضمان تحقق الثقة في الآلية المستخدمة في الوصول إلكترونيا إلى درجاتهم.
- هناك رعاية جيدة، ودعم يقدمان للطلبة؛ من أجل تلبية احتياجاتهم المختلفة.
- هناك برنامج تمهيدي وتعريفي يتم تنظيمه على مستوى الجامعة والبرامج الأكاديمية، ويلبي احتياجات طلبة برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي على نحو جيد.

2.17 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل إجراءات وسياسات القبول في البرنامج والبرنامج التمهيدي بطريقة تجذب الطلبة الذين لديهم قدرة أكبر على التعامل مع متطلبات البرنامج، سواء النظرية أو العملية.
- تعيين المزيد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مقررات التصميم الداخلي الخاصة بالبرنامج المعدل.
- دراسة الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدل استبقاء وترقيات أعضاء هيئة التدريس، و تنفيذ خطة للتخفيف من هذا الانخفاض تشتمل على جميع السياسات والإجراءات الخاصة بقسم الموارد البشرية؛ وتكون متاحة باللغتين العربية والإنجليزية.
- توسيع نظام إدارة المعلومات؛ ليشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك عملية قبول الطلبة، واستبيانات الرأي الخاصة بكل من الطلبة والموظفين، واختيار المتطلبات المسبقة، والجداول الدراسية للبرنامج.
- تعزيز وتحديث المصادر المكتبية بإضافة قواعد البيانات المتخصصة التي تعكس مجال تخصص هندسة التصميم الداخلي، وتلبي احتياجات البرنامج على نحو أفضل.
- التركيز على مصادر الكلية، ومرافقها المادية، مثل: تحسين مرافق وأجهزة ورش العمل، واستوديوهات هندسة التصميم الداخلي؛ لكي تعكس أصول تدريس التخصص المزدوج الخاص بالمؤهل العلمي لهندسة التصميم الداخلي.
- تعزيز الأنظمة الخاصة بمتابعة المرافق والمصادر بطريقة تدعم عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية الرشيدة، والتخطيط للمستقبل على نحو أفضل.

2.18 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 يشتمل برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي على (8) من مواصفات الخريجين التي تم تحديدها بوضوح والربط بينها وبين رسالة الجامعة، ومواصفات خرِّيجيها، فضلًا عن الربط بينها وبين رسالة الكلية وأهداف البرنامج. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى الصلة الوثيقة بين مواصفات الخريجين وكلٍّ من مخرجات تعلم البرنامج وأهدافه. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أن مواصفات الخريجين ترتبط إلى حد كبير بأهداف البرنامج، وكنتيجة لذلك؛ فإنه يتم التعبير عنها بوضوح ضمن مخرجات تعلمه المطلوبة. وقد أكد كلٌّ من أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم، وإدارة البرنامج أنَّ استخدام أدوات التقييم التي تضمن تلبية مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتي يتم ربطها بمخرجات تعلم البرنامج يُسهل من تحقيق مواصفات الخريجين. على الرغم من ذلك، ومن خلال دراسة العينات المقدمة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، توصلت لجنة المراجعة إلى أن أدوات التقييم المستخدمة، على النحو التفصيلي في الفقرات الواردة أدناه لا تختبر، أو تقيم مهارات الهندسة والتصميم الداخلي بشكل فعال، كما أنها تعتمد بشكل كبير على امتحان المهارات النظرية بدلا من المهارات العملية المرتبطة بأصول تدريس التصميم الداخلي. إضافة إلى ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ المقررات النظرية، والمقررات التي تستند إلى التطبيق تفتقر إلى وجود التفكير النقدي بها؛ مما لا يتوافق مع الفئتين: (6)، و(8) من مواصفات الخريجين اللتيْن تشيران إلى أن خريجي هندسة التصميم الداخلي يتمتعون بمهارات إبداعية، وتفكرية، وتقنية، إلى جانب مهارات التعلم المستمر مدى الحياة. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تضمن أن تحقق مواصفات الخريجين يتم تقييمه من خلال استخدام أدوات التقييم الصحيحة والموثوقة.

3.2 لا تتبنى الجامعة الخليجية أي إجراءات أو سياسات خاصة بعملية المقايسة المرجعية الرسمية، والتي تضمن الحفاظ على صلة البرنامج المهنية والعلمية، وتوافقه مع أفضل الممارسات التعليمية الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فقد قدم إلى لجنة المراجعة تقريرٌ للمقايسة المرجعية، والذي تمَّ إصداره كنتيجة لعملية المقايسة المرجعية غير الرسمية التي تم إجراؤها عبر الإنترنت، كما ورد

في تقرير التقييم الذاتي. وتلاحظ لجنة المراجعة أن المقايسة المرجعية للمنهج تتضمن تحليلًا منهجيًّا لمجالات المقررات الدراسية، وعددها، وقيمتها التقديرية في كل مجال من المجالات التي تشكل في مجموعها هيكل البرنامج. وهذه المواءمات، وإن كانت مفيدة، غير أنَّها لا تفيد البرنامج بشكل فعال في تحديد التركيز، والتوجه الخاص به. ولهذا تحتاج الكلية لإجراء مقايسة مرجعية إزاء برامج التصميم الداخلي الأخرى التي تركز أيضا على مجالات الهندسة والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنَّ لجنة المراجعة قد أُبلغت أثناء مقابلات الزيارة الميدانية، بأن المناقشات مع الجامعات الأخرى، وخاصة التي توجد في المملكة المتحدة، قد ساعدت في تحديد احتياجات السوق بالنسبة لتخصص هندسة التصميم الداخلي، فضلا عن تبادل الأفكار حول الممارسات الجيدة، غير أنَّها قد وجدت أنَّ هذه الشراكات الأكاديمية تعدُّ في معظمها حديثة نسبيًّا (تمت في فبراير 2016). فضلًا عن ذلك، فإنه إلى جانب تبادل الرسائل الإلكترونية بين هذه الجامعات وأفراد من الجامعة الخليجية، لم تكن هناك أي أنشطة رسمية لتيسير عملية تبادل الممارسات الجيدة، كما أنَّ أنشطة المقايسة المرجعية التي تم إجراؤها إلى الآن تقتصر على المنهج الدراسي فقط، ولا تشتمل على أي جوانب أخرى مثل أعمال الطلبة وإنجازاتهم، أو المصادر المتاحة. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بإجراء مجموعة من الأنشطة الفاعلة للمقايسة المرجعية الرسمية، والتي تقوم من خلالها بتدقيق المعايير الأكاديمية لبرامج الجامعة الخليجية وخريجيها إزاء البرامج الأخرى المماثلة التي تُطرح على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية.

3.3 لدى الجامعة سياساتٌ وإجراءاتٌ رسمية للتقييم يُعبر عنها بوضوح، ويتاح للطلبة والموظفين الاطلاع عليها. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن لجان التعليم والتعلم والتقييم على مستوى الجامعة والكلية، فضلًا عن لجنة الامتحانات بالجامعة تقع على عاتقهم جميعًا مسئولية إدارة ومتابعة تنفيذ إجراءات، وسياسات التقييم؛ لضمان تحقيق الاتساق عند تنفيذها. وتخضع هذه السياسات والإجراءات أيضا إلى المراجعة السنوية على النحو الذي أوضحه أعضاء هيئة التدريس والموظفون الإداريون أثناء مقابلات الزيارة الميدانية. وفيما يتعلق بخطط تقييم وأدوات تقييم المقررات الدراسية، فإنَّها تقدم من قبل أعضاء هيئة التدريس إلى لجنة التعليم والتعلم والتقييم التابعة للكلية؛ بغرض متابعتها وتدقيقها من خلال عملية مراجعة النظراء، ثم الموافقة عليها. وقد تم إبلاغ لجنة المراجعة أن كل هذا يتم عمله من أجل ضمان تحقق صلاحية وجودة التقييم؛ كما

تمت دعوة المحكمين الخارجيين لتقييم أعمال الطلبة في مقررات التصميم، مثل: {"الرسم اليدوي" (ARC112)، و"نظرية الألوان" (IDE315)}، حيث يعتمد هذا التقييم على مجموعة من معايير التقييم التي تم تزويدهم بها من قبل الكلية. وقد تم إبلاغ الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم بهذه السياسات والإجراءات، وما المتوقع منهم. وتقر لجنة المراجعة بوجود مجموعة من سياسات وإجراءات التقييم الواضحة والمتاحة، في حين تشير أدلة الزيارة الميدانية– فيما يتعلق بملفات المقررات الدراسية– إلى أنَّ أساليب التقييم لا يتم استخدامها على النحو الملائم الذي يتوافق مع أصول تدريس المقررات الدراسية، على النحو المبين في الفقرات أدناه. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال فحص ملفات المقررات الدراسية، والعينات المقدمة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، فقد تمكنت لجنة المراجعة من تحديد بعض حالات الغش والانتحال الأكاديمي التي لم يتم الكشف عنها، فضلًا عن التنفيذ غير المتسق للإجراءات والسياسات الأكاديمية الخاصة بالانتحال الأكاديمي، والسلوك غير القويم. علاوة على ذلك، فإن التقارير المقدمة كدليل على حالة الانتحال الأكاديمي في مقرر "التصميم الداخلي 4" (IDE320)، وعلى حالة الغش في مقرر "الكتابة الأكاديمية" (ENG116)، لا تذكر نتائج هذه الحالات باعتبارها إحدى حالات السلوك الأكاديمي غير القويم. ومن ثم، تحث لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتقييم مدى فاعلية ممارساتها في كشف ومعالجة حالات الانتحال الأكاديمي، والسلوك غير القويم لدى الطلبة (انظر الفقرة: 1.11من هذا التقرير).

3.4 ينصُّ تقرير التقييم الذاتي على أنه يتم الربط بين التقييمات ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتي يتم الربط بينها وبين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ولذا، يستطيع الطلبة عن طريق النجاح في تقييمات معينة، وتحقيق مخرجات تعلم المقررات الدراسية المرتبطة بها أن تكون لديهم فرصة أكبر ليحققوا أيضا مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والمرتبطة بمخرجات تعلم المقررات الدراسية. وبمعنى آخر، فإن عملية الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تسهل وتضمن أن تقيس التقييمات– بشكل جماعي– إلى أي مدى حقق الطلبة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. إلى جانب عملية الربط هذه، توجد تقييمات وسياسات للاعتدال؛ تشير إلى أنَّ البرنامج يستخدم كلًّا من الاعتدال الداخلي والخارجي على السواء. ومن خلال هذه الآليات، تتحقق لجنة التقييمات والتعليم والتعلم التابعة للكلية من طرائق التقييم والمواءمة بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المحددة، في حين يتم

تعيين المدققين الخارجيين؛ لضمان تحقق الدقة، والاتساق، وعدالة التقييمات. وفي حالة الامتحانات النهائية، على وجه التحديد، فإنه يتمُّ الاعتدال القبلي والبعدي لها؛ سواءٌ على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لمقابلات الزيارة الميدانية، فإن اللجان التابعة لكلٍّ من الجامعة والكلية تدعم بشكل جيد أعضاء هيئة التدريس لتحسين أساليب وأدوات التقييم وفقًا لنتائج كل من عملية التحقيق وعملية الاعتدال. وعلى الرغم من جميع هذه الأحكام، فقد أكد فحصُ الملفات المقدمة للمقررات الدراسية عدم وجود توافق بين التقييمات والمخرجات، وبصفة خاصة في المقررات القائمة على التصميم والبناء. فعلى سبيل المثال، فإن نتائج التقييم لمقرر "إنشاء المباني I" (ARC211) و"إنشاء المباني II" (ARC221) هي نتائج نظرية إلى حد كبير، ولا تعكس مخرجات تعلم المقررات الدراسية التي تمَّ النصُّ عليها داخل مواصفات المقررات. وعلى وجه التحديد، فإن مقرر مثل (ARC221) هو أحد مقررات البناء الذي يتميز كغيره من مقررات البناء بالتقنية العالية، كما يعتمد على ورش العمل كإحدى طرائق التدريس والتقييم التي تؤدي– من حيث مخرجات التعلم المطلوبة– إلى تجهيز الطلبة بالمهارات اللازمة مثل التفصيل، والنجارة، والمادة، والبناء والخدمات، وأطر البناء، وتقنية البناء، واللوائح والقوانين، والهياكل، والإنشاءات المتعددة المستويات. ومع ذلك، فإن التقييمات المستخدمة في هذا المقرر، وبشكل أساسي امتحان منتصف الفصل الدراسي والامتحانات النهائية، هي نظرية إلى حد كبير، كما أنها لا تتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. وقد أبلغت لجنة المراجعة أثناء مقابلات الزيارة الميدانية، بأنه حتى المدققين الخارجيين قد تحققوا من أن معايير التقييمات تعدُّ بدائية بالنسبة للمستوى الأكاديمي للبرنامج ونوعه. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تعدل من الآليات التي تتبناها؛ لضمان تحقق التوافق السليم بين التقييمات ومخرجات تعلم المقررات الدراسية؛ ولضمان أن تكون أدوات التقييم ذات صلة بمواصفات المقررات الدراسية.

3.5 يوجد لدى الجامعة الخليجية وثيقة تضم إجراءات الاعتدال والتحقق، وقد تم إصدارها في العام 2006، وتعديلها في العامين 2011 و2016. كما تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الجامعة، وتتضمن هذه الوثيقة وصفًا للإجراءات التي يجب اتباعها من قبل الجامعة؛ للتحقق من التقييمات الأساسية، وبصفة خاصة امتحانات منتصف الفصل الدراسي، والامتحانات النهائية، والمشروعات الأساسية؛ لضمان صلاحيتها واتساقها؛ ولضمان تحقق الدقة والعدالة في منح

الدرجات. كما يتم الاعتدال المسبق لهذه التقييمات داخليًّا من قبل لجنة التقييمات والتعليم والتعلم التابعة للكلية. وتشمل هذه العملية أمورًا أخرى غير الاعتدال، حيث يوجد من بينها الربط بين عناصر التقييمات من جهة، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل من البرنامج والمقررات الدراسية من جهة أخرى، وتحقيق التوافق بينهما، كما تستخدم نتائج عملية الاعتدال هذه من قبل لجنة التقييمات والتعليم والتعلم التابعة للكلية؛ من أجل إرشاد أعضاء هيئة التدريس تجاه أي تعديلات لازمة. وقد أبلغت لجنة المراجعة أثناء مقابلات الزيارة الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس، بأنه في حالة وجود مشكلة لدى أي عضو هيئة تدريس تتعلق بالتغذية الراجعة المقدمة من قبل لجنة الكلية للتقييم والتعليم والتعلم، فيما يخص التعديلات التي يتعين إدخالها، فإنه يتم منح عضو هيئة التدريس فرصةً للاجتماع مع هذه اللجنة؛ لإبداء أسبابه، ولماذا يعتقد أن هذه التغييرات المقترحة لا ينبغي الأخذ بها. وبمجرد تنفيذ هذه التعديلات، فإنه يتمُّ إرسال الامتحانات والمشروعات؛ مرفقٌ معها نماذج الإجابات والتعليمات بالتتابع إلى لجنة الكلية للتقييمات والتعليم والتعلم؛ من أجل الموافقة عليها. وفي حالة امتحانات منتصف الفصل الدراسي، فإنه بعد الموافقة عليها يتمُّ إجراؤها من قبل لجنة الامتحانات في الجامعة، وهي اللجنة المسئولة عن إجراء جميع الامتحانات الرئيسة في الجامعة الخليجية. وفي حالة الامتحانات النهائية والمشروعات، فإنَّها ترسل بعد موافقة أولية من لجنة الكلية للتقييم والتعليم والتعلم مرة أخرى إلى المدققين الخارجيين لإجراء المزيد من التحقق قبل الحصول على الموافقة النهائية. وبعد أنْ يتم إجراء الامتحانات النهائية من قبل لجنة الامتحانات في الجامعة، والانتهاء من إجراء المشروعات من قبل هيئة التحكيم المعنية بالتقييمات، وكذلك بعد أن يقوم أعضاء هيئة التدريس بتصحيحها، فإن لجنة التقييم والتعليم والتعلم في الجامعة تقوم باختيار عينات عشوائية من بين أوراق الامتحانات الخاصة بالطلبة على مستوى الدفعة بشكل عام، بالإضافة إلى عينات من أعمال المشروعات المقدمة؛ من أجل التحقق من دقة وعدالة التصحيح قبل منح الدرجات النهائية، ثم يقوم مجلسا الكلية والجامعة بالموافقة على توزيع درجات الطلبة، ويتم نشرها عبر الإنترنت؛ ليطلع عليها جميع الطلبة.

3.6 أثناء مقابلات الزيارة الميدانية، ومن خلال فحص ملفات المقررات الدراسية، والتي تضم أدوات التقييم وتقارير الاعتدال، أكدت لجنة المراجعة أنَّ الاعتدال القبلي للتقييمات الأساسية تقوم به لجنة التقييم والتعليم والتعلم التابعة للكلية، في حين تقوم بالاعتدال البعدي لجنة التقييم والتعليم

والتعلم التابعة للجامعة. وعلاوة على ذلك، أكد أعضاء هيئة التدريس للجنة المراجعة بأن اللجان الداخلية تدعمهم من خلال إرشادهم وتقديم التغذية الراجعة لهم، ولاسيما بشأن استخدام أساليب التقييم المتعددة، التي توفر لهم المرونة اللازمة لتلبية مختلف احتياجات الطلبة. ومع ذلك، وعلى الرغم من ملاحظة لجنة المراجعة أنَّ الهدف الأساسي من الاعتدال الداخلي الذي تقوم به كل من لجنة التقييم والتعليم والتعلم التابعة للكلية، واللجنة التابعة للجامعة، هو ضمان تحسين تقييمات المقررات الدراسية، وتحسين مستوى إنجاز الطلبة، غير أنه لم يكن هناك دليلٌ يشير إلى عملية الاعتدال الداخلي التي تدعم مثل هذه التحسينات. ومن جهة أخرى، فإنَّ هناك حالات كثيرة استخدمت فيها أدوات تقييم غير ملائمة دون أنْ يتم فحصها أو تصحيحها من خلال عملية الاعتدال الداخلي (الفقرات: 3.4، و3.8، و3.11). فضلًا عن ذلك، لم تعثر لجنة المراجعة على أي دليل يشير إلى عملية الاعتدال الداخلي البعدي للتقييمات، بخلاف الامتحانات النهائية والمشروعات الرئيسة. وبالتالي فإن هذا إن دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على عدم كفاءة الاعتدال الداخلي في الكشف عن أوجه القصور في التقييم. ولهذا، توصي لجنة المراجعة الكلية بإجراء تقييمٍ صارمٍ لنظام الاعتدال الداخلي لديها، وأن تطور وتعدل من السياسات والإجراءات وفقًا لذلك.

3.7 تنصُّ وثيقة الجامعة الخاصة بإجراءات الاعتدال والتحقق من التقييمات على أنَّه في نهاية كل فصل دراسي، وبعد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لملفات المقررات الدراسية، يقوم رؤساء الأقسام باختيار عينة بنسبة (25%) لتمثل المقررات الدراسية التي تقدمها أقسامهم خلال فصل دراسي معين، ثم يقومون بعد ذلك بإرسال ملفات المقررات الدراسية؛ مرفقٌ معها العينة التي وقع عليها الاختيار إلى لجنة التقييم والتعليم والتعلم التابعة للكلية، والتي تقوم بدورها بتحويلها إلى المدققين الخارجيين الذين يقومون بمراجعة التقييمات المقدمة من جميع هذه الجهات. وعند الانتهاء من المراجعة، يرسل المدققون استمارات التغذية الراجعة الخاصة بهم إلى رؤساء الأقسام الذين يقومون بالتعاون مع أعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية ذات الصلة باستخدام هذه التغذية الراجعة؛ من أجل زيادة تعزيز تقييماتهم في الفصل الدراسي التالي. وأثناء جلسات المقابلة أبلغت لجنة المراجعة بأن الامتحانات النهائية، ومشروعات "استوديو التصميم"، قد تم إخضاعها للاعتدال الخارجي القبلي والبعدي، من قبل المدققين الذين يتم اختيارهم والموافقة عليهم من قبل مجلس الكلية عند بداية الفصل الدراسي، كما يتم دعوة المدققين الخارجيين التابعين لهيئة تحكيم

التصميم؛ لمراجعة أعمال الطلبة مرة واحدة في كل فصل دراسي. ووفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، واستنادًا إلى المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الميدانية، فإنه يتم اختيار هؤلاء المدققين الخارجيين، ولجنة التحكيم على أساس مجال تخصصهم، ومؤهلاتهم، وخبراتهم، وتنوعهم، في حين تلاحظ لجنة المراجعة أنه على الرغم من وجود معايير للاختيار، إلا أن اختيار المدققين الخارجيين، وأعضاء لجنة التحكيم يعتمد إلى حد كبير على المعارف الشخصية لأعضاء هيئة التدريس. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنَّ التغذية الراجعة الواردة في تقارير الاعتدال الخارجي تعكس الثقة بشكل عام في عمليات التقييم في البرنامج، غير أنَّ المقابلات التي أجريت مع المدققين الخارجيين أثناء الزيارة الميدانية، أشارت إلى أن مستوى التقييمات يعدُّ بدائي بالنسبة للمستوى الأكاديمي للبرنامج ونوعه، حيث إنه في بعض عناصر التقييم، لا يتم التركيز إلا على المعرفة مع قدر محدود من التركيز على العناصر التي تتطلب الإبداع، ومهارات التفكير العليا من جانب الطالب. بالإضافة إلى ذلك، فقد أكد المدققون الخارجيون أثناء هذه المقابلات على عدم وضوح النتائج التي تم الوصول إليها بشأن توصياتهم، حيث إنهم لم يزوَّدوا بأي تغذية راجعة تتعلق بالتغييرات أو التعديلات التي قامت بها الكلية، استنادًا إلى تقاريرهم الخاصة بعملية الاعتدال. وقد تم التأكيد على هذا أيضا بشكل أكبر من قبل لجنة المراجعة أثناء عملية الفحص الميداني لملفات المقررات الدراسية وغيرها من الوثائق الأخرى، حيث لم يعثر على أي دليل يشير إلى وجود آليات رسمية لتنفيذ التغذية الراجعة للمدققين الخارجيين، والمساهمة في تحسين البرنامج. ومن جهة أخرى، وعلى النحو المبين في (الفقرات: 3.4، و3.8، و3.10)، فإن ما تم الكشف عنه من خلال الفحص الدقيق لعينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم كان استمرار المستوى الضَّعيف في أسئلة التقييم ومتطلباتها؛ مما يعكس قصورًا ما في عملية الاعتدال الخارجي. ولذلك، وعلى الرغم من إقرار لجنة المراجعة بأن البرنامج قد أدخل محكمين خارجيين؛ لتقييم أعمال الطلبة في مقررات التصميم، وأنَّ هناك خططًا لاستخدامهم المستمر كمدققين خارجيين، إلا أنها توصي الكلية بأن تتقيد عند اختيارها المدققين الخارجيين والمحكمين بمعايير الاختيار الأصلية التي وضعتها، والتي تضمن وجود درجة عالية من الموضوعية، كما ينبغي على الكلية أن تطور وتنفذ آليات رسمية لمتابعة تنفيذ عملية الاعتدال، وتطوير آليات أخرى؛ لتقييم مدى فاعلية هذه العملية.

3.8 أثناء الزيارة الميدانية، قُدِّمت إلى لجنة المراجعة عينات وافرة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم. وقد درست لجنة المراجعة العينات المقدمة، وقامت بملاحظة التنوع في أدوات التقييم المستخدمة؛ لتقييم المقررات الدراسية المختلفة، حيث إنها تتنوع في درجة تعقيدها، وفي المهارات العملية، والأكاديمية، والمهنية التي تقوم بقياسها. ومع ذلك، ترى لجنة المراجعة أنَّ أدوات التقييم المستخدمة لا تكون دائمًا ذات صلة أو ملائمة لمستوى البرنامج ونوعه. فعلى سبيل المثال، فإنَّ الفحص الدقيق لملفات المقررات: {"استوديو استكشاف التصميم الأساسي I" (IND111)، "إنشاء المباني II" (ARC221)، و"نظرية الألوان" (IDE315)} خلال الزيارة الميدانية، أظهر أن أسئلة الامتحانات النهائية لهذه المقررات هي أسئلة بدائية بالنسبة لمستوى التعليم العالي، كما أنها لا تقدم أي فرصة للتفكير النقدي، أو التعلم القائم على التطبيق، وذلك بالنسبة للمستويات: (1، و2، و3). وبالمثل، فقد تبين أن التكليفات الدراسية الأخرى التي خضعت للفحص تعدُّ بدائية للغاية، وغير ملائمة مقارنةً مع معايير التعليم العالي. فعلى سبيل المثال، فإن الامتحانات الأسبوعية القصيرة لا تشجع– بشكل عام– على التفكير والتحليل النقدي للبحث في تاريخ، ونظرية التصميم الداخلي، والهندسة وفهمهما. كما كشف عددٌ من مشروعات تخرج الطلبة أيضا عن نقص المراجع التي تشير إلى التفكير النقدي، وإلى الأعمال السابقة في التصميم، والنظريات والتطبيقات المعاصرة للإنتاج المكاني، أو الدراسات الرئيسة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التركيز على تخصص الهندسة بمسمَّى البرنامج، إلا أنَّ مشروعات الطلبة لا يوجد بها أي تفاصيل عن البناء، أو عن الخصائص التقنية والمادية لبرامج الهندسة. وبصفة أساسية، فإنه ينبغي أن تكون الهندسة جزأ لا يتجزأ من مخرجات التصميم الداخلي، ولكن لا توجد إلا أدلة محدودة تشير إلى هذا ضمن مشروع التخرج.

3.9 وعلى المنوال نفسه، فقد اتضح للجنة المراجعة– من خلال فحص ملفات المقررات الدراسية – أن مستوى إنجاز الطلبة في البرنامج لا يتناسب مع نوعية البرنامج ومستواه. فعلى سبيل المثال، لا يقوم إلا عددٌ قليلٌ من الطلبة بالإشارة إلى المراجع الملائمة على نحو متسق داخل تكليفاتهم الدراسية، حيث إنه لا يتم التركيز على معايير الإشارة إلى المراجع وفقًا للممارسات الدراسية. فعلى سبيل المثال، اتسمت بعض المراجع بكونها مصادر لمعلومات مشكوك في مصدرها، وبصفة خاصة المواقع الإلكترونية، التي يتم ذكرها كمرجع دون الإشارة إلى النصوص الأصلية الموصى بالرجوع إليها، أو الإشارة إلى المنشورات العلمية الموثوقة. إلى جانب أن مهارات الطلبة

في تفسير المعلومات، وتقديم العروض التوضيحية المطلوبة منهم ضمن التكليفات الدراسية تفتقر إلى التفكير الأكاديمي النقدي، وإلى فهم المتطلبات الأساسية لتقديم العروض التوضيحية. وبالتالي تلاحظ لجنة المراجعة أنه نظرًا للسهولة الشديدة للتكليفات الدراسية، فإن درجات الطلبة تكون مرتفعة إلى حد كبير، مع وجود أدلة تشير إلى أن أفضل طالب قد اعتمد وبشكل كبير على النقل من مرجع معين إلى الدرجة التي تجعل هذا الأمر أشبه بالانتحال الأكاديمي؛ مما يشير إلى أن منح الدرجات بناءً على التقليد، والازدواج داخل التكليفات أصبح يفوق منحها على أصالة النص وتفرده. علاوة على ذلك، وكما ورد في (الفقرات: 1.8، و3.3)، فقد ظهر في أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم بعض حالات الانتحال الأكاديمي الواضحة، دون الكشف عن أي حالة من هذه الحالات. وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تطور من الآليات المناسبة؛ لضمان أنَّ مستوى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم ونوعيتها بما في ذلك مشروعات التخرج هو مستوى مستوف لمتطلبات البرنامج، كما يمكن محاذاته مع ما يوجد في البرامج الأخرى المماثلة، والتي تُطْرَحُ محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا.

3.10 وفقا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ الربط بين جميع عناصر التقييمات وجميع فئات مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتي بدورها يتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، فضلا عن عمليات الاعتدال الداخلي والخارجي المعمول بها، فإن هذه الإجراءات تساعد على ضمان أن جميع الخريجين يحققون أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة منه. وتضع الجامعة نسبة (60%)، أو المستوى (D) من الدرجات كهدف يشير إلى إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما تعتمد على التغذية الراجعة من استبيانات الرأي المتعددة، مثل استبيانات رأي الخريجين وأرباب الأعمال؛ لكي تحدد بشكل غير مباشر مستويات إنجاز خريجيها. وقد درست لجنة المراجعة اللوائح الخاصة بتوزيع الدرجات النهائية، والمدرجة ضمن ملفات المقررات الدراسية التي قدمت كدليل أثناء الزيارة الميدانية، فضلا عن المستندات المقدمة بشأن منح وتوزيع درجات التخرج لعام 2015–2016، وتلاحظ أنَّ توزيع الدرجات في عدد كبير من المقررات يتم بطريقة غير متوازنة، وتميل الدرجات أكثر الى النسب المرتفعة، ومن أمثلة ذلك {"الجوانب السلوكية للتصميم" (IND222)، "أساليب وأبحاث التصميم" (ENC101)، و"استبيانات الرأي الكمية" (CIV485)}. وترى لجنة المراجعة أن هذا الأمر يعود لكون عناصر التقييم بدائية إلى حد كبير بالنسبة للمستوى الذي تقيسه بشكل عام، ومن ثمَّ تكون غير ملائمة لبرنامج

البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي. وبالتالي، فإنَّ هذا يشير إلى أنه على الرغم من أنَّ مجموع الدرجات التراكمي للخريجين يتبع التوزيع الدارج للدرجات، حيث يتراوح مجموع الدرجات التراكمي للخريجين ما بين (2.36 و3.82)، إلا أنَّ مستوى إنجاز وتقدم الطلبة على مدار البرنامج، والذي ينعكس في مستوى وجودة أعمالهم التي تم تقييمها، يعد دون المستوى الملائم، كما أنه لا يتوافق مع المتوقع من البرنامج، وأيضا مع مستوى البرنامج ونوعه. وقد تم التأكيد على ذلك أثناء مقابلات الزيارة الميدانية مع الخريجين، وأرباب الأعمال، ومشرفي التدريب العملي، الذين أعربوا عن قلقهم إزاء قدرة الخريجين على التواصل بوضوح، أو قراءة مخططات الطوابق المعمارية، أو الوفاء بالحد الأدنى من المتطلبات التقنية المرتبطة بالتصميم الداخلي. ومن ثم، ترى لجنة المراجعة أنه على الرغم من ممارسات الربط المتبعة، وسياسات وإجراءات التقييمات والاعتدال، غير أنَّ مستويات إنجاز الخريجين لا تلبي أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة منه. ونتيجة لذلك، تحث لجنة المراجعة الكلية على معالجة الأمور والتفاصيل المتعلقة بأدوات التقييم ومتطلباته، استنادًا إلى المقايسة المرجعية لأنشطة التعليم والتعلم على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي؛ بغرض تحسين مستوى إنجاز الخريجين (انظر التوصيات في الفقرات: 3.4 إلى 3.9 في هذا التقرير).

3.11 على الرغم من الدفعات الصغيرة للطلبة، إلا أنَّه يتمُّ إجراءُ تحليلٍ لدفعة طلبة برنامج هندسة التصميم الداخلي. غير أنَّ هذا التحليل محدود بسبب أن البرنامج يعد في المراحل الأولية نسبيًّا، فضلًا عن انخفاض أعداد الطلبة في البرنامج. ومن ثمَّ، فإن البيانات المتاحة لا يمكن اعتبارها مؤشرًا على أداء البرنامج. ومع أخذ هذه القيود في الاعتبار ودراسة البيانات المقدمة، تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ تحليل دفعات الطلبة يشير إلى تحسن في زيادة أعداد الطلبة من العام الأكاديمي 2012–2013، إلى العام الأكاديمي 2016–2017، مع زيادة عدد الطلبة المقبولين من (7) إلى (23) طالبًا، وانخفاض معدل الاستبقاء من (57.1%) إلى (100%) على التوالي. وقد تم تسجيل أقل معدل استبقاء بنسبة (33.3%) في العام الأكاديمي 2014–2015، وقد أبلغت لجنة المراجعة أثناء جلسات المقابلة بأن السبب في ارتفاع معدل تسرب الطلبة يرجع أساسا إلى أمور شخصية خاصة بهم. أمَّا بالنسبة لطول فتره الدراسة، فإن متوسط الدفعات للعامين الأكاديميين 2012–2013، و2013–2014، تراوحَ بين (3.7) و(3.5) على التوالي، هذا إلى جانب معدلات التقدم المنخفضة إلى حد كبير؛ أيضاً بسبب ارتفاع معدل انسحاب

الطلبة من البرنامج. وكما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإنه لم تنشر أي بيانات رسمية عن معدلات التقدم والتخرج في البرامج الأخرى المماثلة لبرامج الجامعة الخليجية؛ حتى يمكن مقايسة بيانات تحليل دفعاتها مع البيانات الخاصة بدفعات الجامعة. وعلى الرغم من ذلك، ورغم الأسباب الشخصية التي أدت إلى تسرب الطلبة، إلا أن لجنة المراجعة تنصح الجامعة بأن تتحقق بشكل أكبر من أسباب هذا التسرب؛ من أجل فهم مستوى تقدم الطلبة، ومتابعته، وتطوير آليات تساعدهم في خطتهم الدراسية في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من اعتراف لجنة المراجعة بالتحسن الظاهر في معدلي القبول والاستبقاء، غير أنها تنصح الكلية بإجراء بحث رسمي حول هذا التغير الإيجابي؛ من أجل فهم هذا التحسن، ومعرفة متطلبات واحتياجات سوق العمل المستهدفة في البحرين. ولهذه البحوث أهمية خاصة نظرًا لأن الموظفين والطلبة قد أكدوا خلال المقابلات التي أجريت معهم أثناء الزيارة الميدانية أن العامل الرئيس في جذبهم إلى البرنامج يرجع إلى عنوانه: "هندسة التصميم الداخلي"، وبالتالي فإن هذه البحوث يمكن أنْ تساعدهم في تحديد ما إذا كان البرنامج ملبيًا لتوقعات الطلبة عند نهاية ترشحهم للقبول فيه. كما تشجع لجنة المراجعة الكلية بأن تستمر في إجراء تحليلها لدفعات الطلبة، واستخدام نتائج هذه التحليلات في تحسين البرنامج.

3.12 يلتزم قسم هندسة العمارة والتصميم الداخلي بسياسة التعليم والتعلم التي تنتهجها الجامعة، والتي تتضمن قسمًا مختصًّا ببرنامج التدريب العملي؛ وقد تم تعديل هذا البرنامج في العام الأكاديمي 2016–2017، ليشمل مقررين دراسيين للتدريب العملي: "مقرر التدريب العملي الأول I" (IND241)، ومقرر "التدريب العملي الثاني II" (IND341)، بدلًا من مقرر دراسي واحد فقط، كما كانت الحال سابقًا. وكما ورد في المؤشر:1، فإنَّ للمقررات الدراسية شروطًا مسبقةً واضحةً، وأدلةً إرشاديةً، وإجراءات للتقييم. وتلاحظ لجنة المراجعة فوائد برنامج التدريب العملي بالنسبة للممارسة المهنية للطلبة، وبالنسبة لعمليات التقييم القائمة. وتقرُّ لجنة المراجعة أيضا بأنَّ وثيقة الجامعة الخليجية الخاصة بإجراءات التدريب العملي تقدم معلومات واضحة حول كيفية تنظيم التدريب العملي وتقييمه، كما تقر اللجنة بأن استمارات تقييم التدريب العملي قد تم تحسينها. ووفقًا لوثيقة إجراءات التدريب العملي، فإنه ينبغي أنْ يقوم برنامج التدريب العملي بإعداد الطلبة للممارسة المهنية في الصناعة، وتزويدهم بالمهارات الفكرية، والشخصية، والمهنية المطلوبة وفقًا لما تحدده المعايير المحلية والدولية. غير أنه من خلال دراسة استمارات التقييم التي قُدمت إلى

لجنة المراجعة، فإنها لاحظت أن هذه الاستمارات تقيم الأداء العام للطلبة وأخلاقياتهم في العمل، ولكنها لا تقيم بوضوح أدائهم في المهارات ذات الصلة بالتصميم الداخلي والهندسة. ولذا تقترح لجنة المراجعة تعديل استمارات التقييم حتى يمكن من خلالها تقييم مهارات المتدربين الخاصة بالتصميم والبناء، فضلًا عن مهارات التواصل والمهارات النظرية في مكان العمل. علاوةً على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة بأنه يتم توزيع الطلبة عادةً أثناء تدريبهم العملي على أماكن العمل الأكثر صلة بالتصميم الداخلي منها بالهندسة، ومن أمثلة هذه الأماكن: شركات التصميم الداخلي، ومعارض الأثاث، وأعمال التصميم المعماري والتصميم المكاني؛ مما يثير التساؤل حول ما إذا كانت خبرة العمل التي يكتسبها الطلبة هي بالضرورة من الخبرات المهنية ذات الصلة بكلا التخصصين التصميم الداخلي والهندسة الداخلين تحت مسمى المؤهل العلمي للبرنامج ذي التخصص المزدوج أم لا. وبالتالي تشجع لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتنويع أماكن التدريب العملي على أساس التوسعة في مجالات التوظيف التي تغطي كلا التخصصين للبرنامج.

3.13 يشتمل برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي على المقرر الدراسي الخاص بمشروع التخرج (IND413)، والذي يخصص له (8) ساعات معتمدة، ويؤهل الطلبة للالتحاق بهذا المقرر بعد نجاحهم في استكمال (115) ساعة معتمدة من برنامجهم؛ يدخل فيها تلك المقررات التي تدرس كمتطلبات مسبقة مثل "استوديو التصميم الداخليHolistic: V″ (IND411)، و"التدريب العملي II" (IND341). وتقر لجنة المراجعة بوجود سياسات وإجراءات مرتبطة بمشروع التخرج، وتنص على مسئوليات وواجبات المرشدين الأكاديميين، ورئيس القسم، ومشرفي مشروع التخرج، وكذلك واجبات ومسئوليات الطلبة. ووفقًا للوثيقة الخاصة بإجراءات مشروع التخرج، يناقش الطلبة موضوعاتهم الخاصة بمشروعات تخرجهم خلال جلسة استشارية ينظمها مرشدهم الأكاديمي. وبعد ذلك، يرسل المرشدون الأكاديميون قائمة بالطلبة المؤهلين لمشروع التخرج مع موضوعاتهم المقترحة للمشروعات إلى رئيس القسم، الذي يقوم بعد ذلك بالمشاركة مع مجلس القسم في تعيين مشرفي مشروعات للطلبة، وتنظيم حلقة نقاشية في المرحلة الأولية من المشروع؛ لمناقشة وتقييم مقترحات الطلبة فيما يخص منهجيات وخطط المشروع. وفي الأسبوع الأول من الفصل الدراسي الثامن، يعمل مشرفو المشروعات مع طلابهم على إعداد خطط لمراحل المشروعات، بحيث تكون ذات صلة بمستواهم الدراسي، واحتياجاتهم الخاصة، إن

وجدت. ثم يشرع الطلبة في تطوير مشروعاتهم وتنفيذها في ظل الإرشاد الأسبوعي لمشرفيهم، وعلى أساس التغذية الراجعة التكوينية المقدمة من قبل لجان المراجعة الخاصة بالتقييمات الداخلية، والمُعينة من قبل رئيس القسم. وتتضمن مسئولية المشرفين إرشاد الطلبة ومساعدتهم في التغلب على نقاط ضعفهم، وما يقابلهم من تحديات فضلًا عن مساعدتهم في البقاء على المسار الصحيح فيما يتعلق بإنجاز مراحل المشروعات، والوفاء بالمواعيد النهائية لتسليمها. وفي الأسبوع الثالث عشر من الفصل الدراسي، يقدم الطلبة تقاريرهم قبل النهائية، وعروضهم التوضيحية إلى مشرفيهم الأكاديميين لتقييمها. وفي نهاية الفصل الدراسي، يتم تقييم تقاريرهم وعروضهم النهائية من قبل مشرفيهم وهيئة التحكيم المسئولين عن التقييمات الشفهية النهائية للطلبة. وقد أعرب الطلبة الذين تمت مقابلتهم عن رضاهم تجاه الدعم الذي قدمه لهم مشرفو المشروعات. كما يتم تقسيم التقييم الخاص بمشروع التخرج ليشمل (10%) تُخَصص لجلسة مناقشة المشروع، و(10%) للتقييم القبلي للمشروع من قبل هيئة التحكيم، و(60%) للتقييم النهائي من قبل هيئة التحكيم، و(20%)؛ لقياس مستوى تقدم المشروع. وأثناء الزيارة الميدانية، أتيحت للجنة المراجعة الفرصة لدراسة عدد من مشروعات تخرج الطلبة، وقد كشفت معظم هذه المشروعات (كما هو موضح في الفقرة: 3.9) عن الافتقار إلى وجود المعرفة النظرية اللازمة، ومهارات التفكير العليا، والتفاصيل الخاصة بمجال الهندسة. ولذلك، تحث لجنة المراجعة (على النحو الموصى به في الفقرة: 3.9) الكلية بأن تقوم بمعالجة الأمور التي أوضحتها لجنة المراجعة سابقًا، والتي تتعلق بنوع ومستوى مشروعات تخرج الطلبة بصفة خاصة، وأعمالهم المقيمة بصفة عامة.

3.14 لدى برنامج هندسة التصميم الداخلي مجلسٌ للاستشارات التقنية الذي تم إنشاؤه في عام 2006، وفقًا لوثيقة صلاحيات هذا المجلس. ويتألف هذا المجلس من أرباب الأعمال المحليين والخريجين. ومعظم أعضائه من الخبراء المتخصصين في التصميم الداخلي والعمارة والهندسة. ويجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتم تسجيل محاضر الاجتماعات بالتفصيل، وتقديم تغذية راجعة مفيدة إلى البرنامج، بما في ذلك تعديل المنهج الدراسي الجديد كما يتضح من محاضر الاجتماعات المقدمة إلى لجنة المراجعة. ويتمثل أحد أدوار مجلس الاستشارات– من خلال خبرة أعضائه والتغذية الراجعة التي يصدرها– في أنْ يضمن الإعداد الجيد لخريجي البرنامج عن طريق تزويدهم بالمهارات التوظيفية، والكفاءات اللازمة لهم في المجال المهني؛ مما يضمن حداثة الممارسة المهنية للبرنامج. ومن الأدوار الأخرى التي أعرب عنها أعضاء المجلس أثناء

جلسات المقابلة، دور المجلس في الارتقاء بالبرنامج على المستوى المحلي، والمساعدة بتقديم الاقتراحات التي تخص أماكن العمل المحتملة التي سوف يمارس فيها الطلبة التدريب العملي. وأثناء مقابلات الزيارة الميدانية مع أعضاء مجلس الاستشارات التقنية أكدوا أنَّهم يشعرون بأن توصياتهمْ يُؤخَذُ بها وتنفذ. ومع ذلك، وعلى الرغم من مشاركة المجلس في عملية صنع القرار، إلا أن لجنة المراجعة قد أبلغت خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، بأنَّ عددًا قليلا فقط من أعضاء المجلس يقدمون دعمًا كافيًا للبرنامج، حيث إن بقية الأعضاء لا يستطيعون عادةً حضور جميع الاجتماعات؛ بسبب التزامات أخرى لديهم. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك مجلسًا استشاريًّا للبرنامج، لديه صلاحيات واضحة، ويضمُّ أعضاء خبراء في تخصصاتهم، بالإضافة إلى أرباب الأعمال والخريجين، كما يقدم المجلس تغذية راجعة تدعم تحسين البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، تنصح لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتحسين عملية اختيار أعضاء المجلس الاستشاري، بحيث يشتمل على أعضاء متخصصين في مجال هندسة التصميم الداخلي تحديدًا، ومتواجدين بشكل أكبر للمشاركة في البرنامج بصورة أكثر فاعلية.

3.15 بالإضافة إلى المجلس الاستشاري، تسعى الجامعة إلى الحصول على تغذية راجعة من الخريجين وأرباب الأعمال؛ لمراجعة وتطوير البرنامج الأكاديمي، والأنشطة، والمقررات الدراسية المرتبطة به. ويعقد مركز تطوير وضمان الجودة مجموعة من استبيانات الرأي؛ بغرض جمع التغذية الراجعة من الخريجين وأرباب الأعمال، وتشير نتائجها إلى الرضا العام تجاه البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، فقد حدد أرباب الأعمال الذين تمت مقابلتهم المجالات التي تحتاج إلى تحسين بالنسبة لخريجي البرنامج، والتي تشمل تطوير مهارات الاتصال البصري، والوعي بالممارسات المهنية، والخبرات العملية، في حين أن الخريجين الذين أجريت معهم المقابلات حددوا حاجتهم إلى المزيد من مهارات الممارسة المهنية مثل وضع الميزانية، والقدرة على إدارة الأعمال. هذا إلى جانب عدم عثور لجنة المراجعة على أي دليل يشير إلى وجود آليات رسمية تقوم بالبحث، والاستجابة بشكل إجمالي إلى التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة. ولذا تحث لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بمعالجة مثل هذه الأمور عند مراجعة البرنامج (انظر الفقرة: 4.8 من هذا التقرير).

3.16 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين ترتبط إلى حد كبير بأهداف البرنامج، وكنتيجة لذلك فإنه يتم التعبير عنها بوضوح ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- هناك مجلسٌ استشاريٌّ للبرنامج لديه صلاحيات واضحة، ويتألف من خبراء متخصصين فضلا عن أرباب الأعمال والخريجين.

3.17 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- ضمان أن تحقيق مواصفات الخريجين يتم تقييمه من خلال استخدام أدوات التقييم السليمة والموثوقة.
- إجراء مجموعة من الأنشطة الفاعلة للمقايسة المرجعية الرسمية، والتي يتم من خلالها إجراء تدقيق للمعايير الأكاديمية لبرنامج الجامعة الخليجية وخريجيه إزاء البرامج الأخرى المماثلة التي تطرح على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية.
- تعديل الآليات المعتمدة؛ لضمان تحقق التوافق بين التقييمات ومخرجات تعلم المقررات الدراسية بشكل صحيح؛ ولضمان أن تكون أدوات التقييم ذات صلة بمواصفات المقرر الدراسي.
- إجراء تقييم صارمٍ لنظام الاعتدال الداخلي، وتطوير السياسات والإجراءات، وتعديلها وفقًا لذلك.
- التقيد عند اختيار المدققين الخارجيين والمحكمين بمعايير الاختيار الأصلية التي وضعتها الكلية، والتي تضمن وجود درجة عالية من الموضوعية، وتطوير وتطبيق آليات رسمية لمتابعة تنفيذ عملية الاعتدال، وتطوير آليات أخرى؛ لتقييم مدى فاعلية هذه العملية
- تطوير آليات ملائمة لضمان أن مستوى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم ونوعيتها بما في ذلك مشروعات التخرج هو مستوى مستوف لمتطلبات البرنامج، كما يمكن محاذاته مع ما يوجد في البرامج الأخرى المماثلة التي تطرح محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا.

3.18 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى المؤسسة مجموعة شاملة من السياسات، والإجراءات الخاصة بالتعليم والتعلم، ومراجعات البرامج، والتقييمات؛ تكون متاحة من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة أو الكتيب الإرشادي، ويمكن أيضا الاطلاع عليها من خلال البرنامج التعريفي للموظفين والطلبة الجدد. ويجري التقيد بسياسات وإجراءات الجامعة الخليجية على مستويين، أولا: على مستوى الجامعة، حيث يوجد مركز تطوير وضمان الجودة الذي يعمل بالتنسيق مع لجنة ضمان الجودة في الجامعة، ولجان ضمان الجودة التابعة للكلية؛ لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتقديم الدعم اللازم لمعالجتها. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن الدور الرئيس لمركز تطوير وضمان الجودة هو دعم ومتابعة وضمان تحقق الجودة عند تنفيذ السياسات والإجراءات على مستوى النطاق المتسع للجامعة، وهو يضطلع بهذا الدور أساسا من خلال عمليتي تدقيق لضمان الجودة؛ يتم إجراؤهما كل عام أكاديمي بالتنسيق مع لجان ضمان الجودة في كل من الجامعة والكلية، فضلا عن إجراء عمليات مراجعة دون تخطيط مسبق على مدار العام الأكاديمي، بحيث تركز على أمور معينة تتعلق بالمتطلبات الداخلية والخارجية. وثانيا: على مستوى الكلية، حيث توجد مجموعة من الموظفين الإداريين الذين يقدمون الدعم المطلوب، بالإضافة إلى لجان ضمان الجودة التابعة للكلية، والتي تشتمل على أعضاء هيئة التدريس الممثلين عن كل من الكلية والبرنامج، الذين يعملون على إعداد جميع الأدلة، والملفات، والوثائق اللازمة لكل دورة من دورات المراجعة، ويتم ذلك تحت إشراف كل من عميد الكلية، ورؤساء الأقسام. وتقر لجنة المراجعة بأن هناك مجموعة شاملة من السياسات، والإجراءات التي تتضمن مسئوليات واضحة، ومع ذلك واستنادًا إلى الأدلة المقدمة أثناء الزيارة الميدانية والمقابلات مع الموظفين، فقد وجدت لجنة المراجعة أن بعض السياسات المتعلقة بالبرنامج مثل التدريب العملي، وسياسات الانتحال الأكاديمي، والسياسات الخاصة بترقية الموظفين ليست معروفة لدى جميع الجهات ذات العلاقة. وقد أدى هذا القصور في إبلاغ السياسات أيضا إلى عدم اتساق تطبيقها في بعض الحالات (انظر الفقرات: 1.8، و3.3، و4.4). ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تقيم مدى فاعلية الآليات المستخدمة

في إبلاغ جميع السياسات والإجراءات، ومتابعة تنفيذها؛ لضمان الفهم المشترك للسياسات وتنفيذها على مستوى الكلية.

4.2 تلاحظ لجنة المراجعة أنه إلى جانب رئيس القسم، والعميد، ونائب رئيس الشئون الأكاديمية توجد جهات أخرى تابعة للكلية من لجان ومجالس تساعد في عملية صنع القرار في البرنامج، وتشتمل هذه الجهات على: لجنة ضمان الجودة التابعة للكلية، ومجلس القسم، ومجلس الكلية، ولجنة تطوير البرامج ومراجعتها، ومجلس الاستشارات التقنية. وتقوم هذه اللجان والمجالس بإدارة البرنامج على مستوى الكلية، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي فإنَّ مجلس القسم يمثل السلطة العليا في إدارة القسم، حيث يتولى رئاسته رئيسُ القسم، كما يضم ممثلين عن كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. ويتولى مجلس القسم مسئولية معالجة ومناقشة جميع القضايا المتعلقة بالبرنامج، حيث يقدم توصياته ويرفع تقاريره مباشرة إلى مجلس الكلية وعميدها. وتُتخذ القرارات المتعلقة بالبرنامج بالتشاور مع اللجان الداخلية المتخصصة، في حين أن نائب رئيس الشئون الأكاديمية هو المسئول عن متابعة تحقيق المعايير الأكاديمية، وترفع تقاريره مباشرة إلى رئيس الجامعة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أثناء مقابلات الزيارة الميدانية أن هناك غموضًا ما في تحديد أدوار ومسئوليات كل من نائب رئيس الشئون الأكاديمية، والعميد، ورئيس القسم. كما أنَّ الجهات الداخلية ذات العلاقة لم تتمكن من أن تحدد بوضوح من هو القائم على متابعة تنفيذ معايير ضمان الجودة في البرنامج. وهذا الغموض وعدم الوضوح يلقيان بظلالهما على مدى فاعلية القيادة المسئولة عن البرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تضمن وجود فهم مشترك لتسلسل المسئوليات بين الموظفين الأكاديميين، والموظفين الإداريين؛ لضمان أنه يتم إدارة البرنامج بطريقة تثبت مدى فاعلية ومسئولية القيادة المسئولة عنه.

4.3 توجد لدى الجامعة وثيقة رسمية لإطار ضمان الجودة في الجامعة (غير مؤرخة)، كما يوجد نظام لإدارة ضمان الجودة ذات صلة بالبرنامج، ويتم إدارته من قبل مركز تطوير وضمان الجودة. كما أبلغت لجنة المراجعة أثناء مقابلات الزيارة الميدانية أن هناك مراجعات للبرنامج؛ يتم إجراؤها بصفة دورية خلال شهري أكتوبر ومارس من كل عام أكاديمي وفقًا لإجراءات نظام تدقيق الجودة. ويتم إجراء هذه المراجعات الدورية جنبا إلى جنب المراجعات التي تتم دون تخطيط مسبق (على النحو المبين في الفقرة: 4.1)، وبالتنسيق مع الجامعة، ولجان ضمان الجودة في

الكلية، والتي تضمن بدورها أن تكون جميع الأدلة والوثائق المطلوبة معدة بشكل جيد، ومتاحة لدورات المراجعة. والغرض من هذه المراجعات– كما ورد في تقرير التقييم الذاتي– هو متابعة تنفيذ إجراءات وسياسات الجامعة، فضلًا عن متابعة الالتزام بمعايير ضمان الجودة؛ والتقارير الصادرة عن هذه المراجعات تمكّنُ الكلية من تطوير خطط جديدة للتحسين من عملية إدارة الجودة داخل أنشطتها. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن لجنة ضمان الجودة التابعة للجامعة تعزز من ثقافة ضمان الجودة ونشرها داخل الجامعة، وتدعم الكليات في التزامها بمعايير ضمان الجودة الداخلية والخارجية وتطبيقها، فإن كل لجنة من لجان ضمان الجودة التابعة للكلية تعمل على توجيه وإدارة التنفيذ الملائم لسياسات وإجراءات الجامعة، كما ترفع توصياتها إلى الكلية، وأقسامها بشأن إجراءات وخطط تعزيز الجودة. ومن ثم، تعرب لجنة المراجعة عن تقديرها تجاه توفير هيكل لإدارة ضمان الجودة داخل كلية الهندسة التي يوجد بها قسم هندسة العمارة والتصميم الداخلي. ومع ذلك، وعلى الرغم من الدور الذي تقوم به لجنة ضمان الجودة التابعة للكلية، والذي تم الإشارة إليه سابقًا فيما يتعلق بنظام دعم الجودة، غير أنَّ صلاحيات هذه اللجنة، وكذلك الإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان التنفيذ المتسق لإجراءات الجودة على مستوى جميع البرامج، تتعرض للتغيير المستمر من خلال التعديلات الرسمية التي تقوم بها الجامعة، (وعلى وجه التحديد في العامين 2013 و2016)، مما يشكل عائقا يحول دون الارتقاء بمستوى ثقافة ضمان الجودة وتحقيقها داخل الكلية، والوصول بها إلى أي مستوى من النضج. وينعكس هذا من خلال فحص ملفات المقررات الدراسية أثناء الزيارة الميدانية، والتي اتضح للجنة المراجعة من خلالها أن هناك قصورًا ما في تنفيذ السياسات بشكل يومي. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للمؤشرين: 1 و2، فإن جودة التعليم والتعلم غير محددة بالنسبة لأصول التدريس والتعليم الخاصة بهندسة التصميم الداخلي، كما أنَّ معايير التقييم تعد غير ملائمة لمثل هذا البرنامج الذي يتطلب معرفة قوية بالجوانب النظرية جنبا إلى جنب المهارات التقنية، ومهارات التفكير النقدي. ولذلك، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تطور خطة لتقييم مدى فاعلية سياسات نظام الجودة الداخلية بها، وفاعلية تنفيذها، ولمعالجة الجوانب المحددة التي تحتاج إلى تحسين.

4.4 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ الموظفين ملتزمون بضمان الجودة وتعزيزها على جميع المستويات: القسم، والكلية، والجامعة. ويتمُّ تنفيذ ذلك أساسا من خلال المشاركة في لجان ضمان الجودة والاجتماعات المتفرقة، وكذلك في ورش العمل المحلية، والمؤتمرات الدولية في مجال تطوير

التعليم العالي، إلى جانب تقاسم المسئولية فيما بينهم في متابعة أدائهم، وتحقيق الأهداف المحددة. وينظمُ مكتبُ التطوير المهني للموظفين– الذي يمثل أحد وحدات مركز تطوير وضمان الجودة، ويعمل بالتنسيق مع الكليات– مجموعةً واسعةً من الجلسات التدريبية للموظفين، بما في ذلك التدريب في مجال ضمان الجودة. وكما ذكر في (الفقرة: 2.5)، فإن جميع الموظفين في الجامعة يتلقون برنامجًا تعريفيًّا على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، والذي يتم من خلاله، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، تعريفهم بثقافة وممارسات ضمان الجودة. وتقر لجنة المراجعة بأن أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الداعمين لهم، واللجان يشاركون جميعا في أنشطة وتدريبات ضمان الجودة، كما أنَّ الكثير من أعضاء هيئة التدريس يعملون في اللجان ذات الصلة بالكلية أو بالجامعة، في حين أنه أثناء مقابلات الزيارة الميدانية لم يتمكن أعضاء هيئة التدريس من شرح كيفية دمجهم لعملية ضمان الجودة في دورهم كأعضاء هيئة تدريس؛ من أجل ضمان فاعلية عملية التعليم والتعلم. كما أنَّ إلمامهم بمعرفة ضمان الجودة لا ينعكس في مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومعايير التقييم، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، لاحظت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية أنَّ هناك قصورا في الاتساق عند التعامل مع الكثير من حالات السلوك الأكاديمي غير القويم، مثل الانتحال الأكاديمي، والغش في الامتحانات. وخلاصة القول، ووفقًا للمقابلات الميدانية، فإن أعضاء هيئة التدريس يشاركون باستمرار في عملية صنع القرار في البرنامج وخطة تحسينه، ولديهم أيضا فهم جيد لعمليات التدقيق الرسمية وعمليات ضمان الجودة. ومع ذلك، فإن افتقارهم إلى إدراك العلاقة بين عمليات ضمان الجودة والعمليات اليومية لتدريس وتعليم التصميم الداخلي والهندسة يعيق من قدرتهم على اقتراح تحسينات خلال عملية التدريس اليومية في الوقت نفسه والذي عادة ما يعزز من تحقيق ضمان الجودة. ولذا، تحث لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بمعالجة هذه المسألة.

4.5 يتم وضع وطرح برامج جديدة استنادًا إلى طرائق تصميم برامج الجامعة الخليجية وتطويرها، فضلًا عن الإجراءات والسياسات التي تتخذ للموافقة عليها. وتركز هذه السياسات على مشاركة أعضاء هيئة التدريس، والجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية، والتي تضم الطلبة الحاليين والسابقين، فضلا عن أرباب الأعمال المتخصصين في التصميم وتطوير البرامج الجديدة. كما تركز هذه السياسات أيضا عند وضعها لبرامج جديدة على الحاجة إلى الامتثال للمتطلبات اللازمة لتسجيل المؤهلات ضمن الإطار الوطني للمؤهلات، فضلا عن الامتثال للوائح مجلس التعليم العالي،

ومتطلبات هيئة جودة التعليم والتدريب. وتنص هذه السياسات أيضا على أن طرح أي برنامج جديد ينبغي أن ينطلق من رؤية الجامعة، ورسالتها، وتوجهها الإستراتيجي، وأن يلبي التطلعات فيما يتعلق بتوظيف خريجيها، كما ينبغي أن تتم مقايسته مرجعيًّا إزاء البرامج الأخرى المعروفة بتطبيقها لأفضل الممارسات في التصميم والتنفيذ، وأن يستند إلى التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية. وبمجرد الانتهاء من وضع البرنامج، فإنه يقدم إلى مجلس الجامعة للموافقة عليه، ثم إلى مجلس الأمناء؛ حتى يتم اعتماده بشكل نهائي. ورغم ذلك، فقد أبلغت لجنة المراجعة أثناء جلسات المقابلة أنه لم يتم طرح أي برامج جديدة في الكلية استنادًا إلى هذه السياسة التي تم وضعها مؤخرًا. وتقر لجنة المراجعة بوجود سياسة مناسبة لطرح برامج جديدة في الكلية.

4.6 لدى الجامعة الخليجية سياسات وإجراءات تتعلق بمراجعة البرامج وتطويرها، وينبغي على كلية الهندسة الالتزام بها. وتنص الوثائق على أنه في نهاية كل عام أكاديمي، يقوم رئيس القسم بالتنسيق مع مجلس الكلية بجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة واستخدامها؛ من أجل التعرف على نقاط القوة والجوانب الأخرى التي تحتاج إلى تحسين. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن عملية جمع التغذية الراجعة تشمل جمع تقييمات الطلبة للمقررات الدراسية، ومستوى أداء أعضاء هيئة التدريس، والتي تتم بشكل سري، فضلا عن التقارير التي يصدرها أعضاء هيئة التدريس بشأن المقررات الدراسية، وكذلك مراجعات النظراء بين الموظفين الأكاديميين، بالإضافة إلى تقارير متابعة المصادر المادية والتعليمية، وتوصيات مجلس الاستشارات التقنية، وتقارير المدققين. واستنادًا إلى التغذية الراجعة التي تم جمعها، يقترح إدخال تعديلات طفيفة وإرسالها إلى لجنة تطوير ومراجعة البرامج التابعة للكلية؛ لمراجعتها والموافقة عليها. وبعد الموافقة على التعديلات، يصدر عميد الكلية قرارًا ببدء تنفيذها في الفصل الدراسي التالي. ووفقًا لمقابلات الزيارة الميدانية، فإن مركز تطوير وضمان الجودة يقوم بعملية تدقيق للمراجعة السنوية للبرنامج، والتي يضمن من خلالها استمرارية البرنامج. وحتى الآن، فإنه يتم اتباع نفس سياسات، وإجراءات تطوير، ومراجعة البرامج، وتطبيقها على البرنامج الذي تم تعديله حديثا، والذي تم تقييمه ومراجعته أيضا من قبل الجهات ذات العلاقة سواء الداخلية أو الخارجية. وقد اتضح ذلك من خلال مقابلات الزيارة الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس، الذين أكدوا على إعدادهم للتقارير الخاصة بتقييم المقررات الدراسية عند نهاية كل فصل دراسي، ومن خلال المقابلات مع الطلبة

الذين أكدوا أيضا على مشاركتهم في استبيانات الرأي الخاصة بتقييمهم لكل من المقررات الدراسية وأداء أعضاء هيئة التدريس عند نهاية كل فصل دراسي، كما أفاد كل من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس بأن تعليقاتهم قد أُخِذتْ في الاعتبار لتحسين البرنامج. هذا إلى جانب استبيانات الرأي التي تم استكمالها والخاصة بتقييمات الطلبة، وملفات المقررات الدراسية التي تشمل تقارير أعضاء هيئة التدريس بشأن المقررات، فضلا عن التغذية الراجعة من المدققين، والوثائق الأخرى المتعلقة بتعديل المنهج، حيث يتم تقديم كل هذه الوثائق إلى اللجنة كدليل على تقييم البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود ترتيبات للمراجعة السنوية للبرنامج؛ تستند إلى توصيات الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من ذلك، تحثُّ لجنة المراجعة الكلية بوضع نظام فعال لإبلاغ جميع الجهات ذات العلاقة بنتائج استبيانات الرأي وتحليلها وتنفيذها؛ لأن بعض الجهات ذات العلاقة (مثل الخريجين، والمدققين الخارجيين) قد ذكروا أثناء جلسات المقابلة أنه لم يتضح لهم بعد كيف أن استبيانات الرأي والتغذية الراجعة الخاصة بعملية الاعتدال قد أدت إلى إدخال تعديلات في البرنامج.

4.7 تقر لجنة المراجعة بأن هناك سياسات وإجراءات للمراجعة الدورية للبرنامج كل (4–5 سنوات)، وقد بدأت المراجعة الأولى للبرنامج بعد تخرج الدفعة الأولى من الطلبة. وتستند المراجعة الدورية إلى البيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية، حيث يقوم فريق البرنامج بتجميعها وتحليلها؛ وهذا الفريق يعد من قبل مجلس القسم. وبعد تحليل التغذية الراجعة، واقتراح التعديلات الرئيسة، ووضع خطة للتحسين من جانب فريق البرنامج، يقوم مجلس الكلية بمراجعة هذه التعليقات، ويقدم توصياته إلى لجنة مراجعة وتطوير البرامج التابعة للكلية. وتضمن هذه اللجنة بعد ذلك توافق التعديلات المقترحة بشكل ملائم مع رؤية الجامعة، ورسالتها، والقيم الأساسية الخاصة بها، ومواصفات الخريجين، والمعايير الوطنية والدولية. كما تقوم اللجنة أيضا بتطوير وتنقيح مواصفات البرنامج المعدل بالتشاور مع فريق البرنامج، وثلاثة من المراجعين الخارجيين قبل إرسال توصياتها إلى مجلس الكلية للموافقة عليها، ثم إلى لجنة تطوير ومراجعة البرامج في الجامعة؛ لإجراء المزيد من التدقيق بها، وأخيرًا إلى مجلس الجامعة؛ للتصديق النهائي عليها. وبعد التصديق، يصدر رئيس الجامعة قرارًا بتنفيذ البرنامج المعدل، ويقوم عميد الكلية بالتعاون مع رئيس القسم المعني بالعمل على تنفيذه، بجانب مساعدة أعضاء هيئة التدريس. فضلا عن ذلك، توجد أيضا مراجعة دورية؛ لضمان تنفيذ سياسات وإجراءات ضمان الجودة في

جميع أقسام الكلية. ويشارك أعضاء هيئة التدريس، وكبار المديرين، ومركز تطوير وضمان الجودة في هذه العملية، وتنفذ التوصيات من خلال عملية رسمية يتم إجراؤها وفقًا للسياسات والإجراءات. وعلى الرغم من وجود آليات متاحة للمراجعات الدورية، وعلى الرغم من ترسيخ عملية المراجعة الدورية للبرنامج، فإنه لا يوجد تقريبًا أيُّ دليل على وجود إستراتيجيات واضحة؛ للحصول على التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، كما أنه لم يتضح بعد كيفية تحليل البرنامج للبيانات الخاصة بعملية المراجعة واستخدامها في إجراء تحسينات للبرنامج بشكل مستمر. علاوة على ذلك، فإنَّ السياسات والإجراءات ليست شاملة بما يكفي لتغطية مختلف الآليات، والقضايا المرتبطة بهندسة التصميم الداخلي على وجه التحديد، والتي منها على سبيل المثال، الانتحال الأكاديمي البصري، وشكاوى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وبدائل التدريب العملي للطلبة الذين لم يتمكنوا من الحصول على وظيفة، والمواءمة بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لكي تصبح طرائق التدريس المستخدمة ملائمة لأصول تدريس هندسة التصميم الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، واستنادًا إلى مقابلات الزيارة الميدانية، فإنه يتم متابعة تنفيذ التحسينات وإدارتها بشكل غير رسمي. ولذا، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تضمن استرشاد عملية المراجعة الدورية على نحو جيد بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، واسترشادها كذلك بالاحتياجات المهنية لسوق العمل، كما تضمن أن تكون عملية المراجعة الدورية شاملة بما يكفي؛ لتغطي جميع الجوانب التي تحتاج إلى مراجعة.

4.8 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن الجامعة بكلياتها ووحدات الدعم التابعة لها تقوم بإجراء استبيانات للرأي بشكل منتظم؛ لجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية؛ بغرض تقييم أداء وفاعلية خدماتها التعليمية، وأنشطتها بشكل عام، فضلا عن المساعدة في اتخاذ القرارات بشأن تطوير وتعديل البرنامج. وتضم هذه الاستبيانات، استبيان آراء الطلبة بشأن رضاهم العام تجاه البرنامج، واستبيان آراء الطلبة المغادرين قبل تخرجهم، واستبيان آراء الطلبة حول تقييمهم للمقررات الدراسية ولأداء أعضاء هيئة التدريس، فضلا عن استبيان آراء الخريجين وأرباب الأعمال، والاستبيانات الخاصة بالتنمية المهنية للموظفين، وتلك الخاصة بمشرفي التدريب العملي. وتستخدم التغذية الراجعة من جميع هذه الجهات جنبا إلى جنب المصادر الأخرى من المدخلات مثل: محاضر اجتماعات اللجان، وتقارير عملية الاعتدال والتدقيق،

وتعليقات مجلس الاستشارات التقنية؛ لضمان أن يكون البرنامج مواكبا للعصر، وملبيا لتوقعات الجهات ذات العلاقة. ويتولى مكتب قياس الأداء المؤسسي، وهو أحد الوحدات التابعة لمركز تطوير وضمان الجودة، المسئولية عن إجراء تحليلات مستفيضة، ونشر جميع البيانات، والتغذية الراجعة التي تم تجميعها لمساعدة الجامعة بكلياتها ووحداتها في التطوير من سياستها، وإجراءاتها، ولوائحها، فضلا عن تطويرها لجميع الخدمات والأنشطة. ووفقًا لمقابلات الزيارة الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس، وكبار المديرين، وبعد إبلاغ هذه التحليلات إلى أقسام الكلية، يقوم رؤساء الأقسام بمناقشة هذه النتائج مع أعضاء هيئة التدريس، وتوجيههم بشأن البدء في تنفيذ التغييرات اللازمة لتحسين البرامج. وتعرب لجنة المراجعة عن تقديرها لوجود مجموعة من الأساليب لجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة؛ للاسترشاد بها في صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ البرامج وتطويرها. وعلى الرغم من ذلك، ومن خلال مقابلات الزيارة الميدانية مع مختلف الجهات ذات العلاقة، لم تتمكن لجنة المراجعة من أن تحدد كيفية جمع هذه المعلومات، والاسترشاد بها في عملية صنع القرار في البرنامج؛ نظرًا لوجود غموض عام من جانب بعض الجهات ذات العلاقة بشأن الكيفية التي يتم الاستفادة بها من نتائج التغذية الراجعة للاستبيانات، واستخدامها في تطوير وتحسين البرنامج. كما أكدت بعض الجهات ذات العلاقة أنه لا يتم الاستجابة إلى جميع التعليقات الواردة من جانبها. وقد تأكد ذلك، حيث إنه على الرغم من تحديد بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين من جانب أرباب الأعمال والخريجين، مثل تطوير مهارات الاتصال البصري، فضلا عن الوعي بالممارسات المهنية والقدرات المتعلقة بالميزانية وإدارة الأعمال، غير أنه لم تتمكن لجنة المراجعة من العثور على أدلة تفيد بوجود آليات رسمية لبحث نتائج التغذية الراجعة والاستجابة لها بشكل جماعي (انظر الفقرة: 3.15). علاوة على ذلك، وعلى سبيل المثال، فبالرغم من أن انخفاض معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس كان واضحًا في عدد قليل من السنوات الأكاديمية (انظر الفقرة: 2.5)، غير أنه لا يزال هناك افتقارٌ إلى وجود آلية رسمية لإجراء استبيانات الرأي الخاصة بالموظفين المغادرين قبل خروجهم، والتي يُسْتَقَى منها التغذية الراجعة المستخدمة في فهم الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدل استبقاء الموظفين، وفي الوقت نفسه التخفيف من حدة هذه الأسباب. إلى جانب أنَّ الاستمارات الخاصة باستبيانات الرأي تحتاج إلى تحسينها بشكل عام؛ لمعالجة الاحتياجات المرتبطة بالبرنامج؛ نظرا لأن الاستمارات الخاصة بتقييمات الطلبة على سبيل المثال لا تشتمل إلا على معايير عامة

للتقييم، مع عدم وجود أدلة إرشادية واضحة لتقييم المقررات الدراسية، أو تقييم الأداء التعليمي لأعضاء هيئة التدريس، وأبحاثهم بناءً على صلتها بممارسات، ومهارات، ومعارف كل من الهندسة والتصميم الداخلي على وجه التحديد. ولذلك، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تضع آليات واضحة ومحددة للبرنامج؛ من أجل تحليل التغذية الراجعة لجميع الجهات ذات العلاقة، واستخدام نتائجها للاسترشاد بها في تطوير البرنامج وتحسينه بطريقة تتسم بالشفافية، وتكون متاحة لجميع الجهات ذات العلاقة.

4.9 تهدف الجامعة الخليجية، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، إلى ضمان أن يكون موظفوها قادرين على اكتساب المعارف والمعلومات الحديثة المتعلقة بتخصصاتهم، فضلا عن وعيهم وقدرتهم على تطبيق طرائق التعليم والتعلم المناسبة والمتطورة، وعلى تقييم المقررات الدراسية المكلفين بتدريسها. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن أعضاء هيئة التدريس يحضرون المؤتمرات، وورش العمل المتعلقة بمهنتهم، والتي تشمل مجموعة من الموضوعات تتضمن التقييم، والتعلم الإلكتروني، والمقايسة المرجعية، وضمان الجودة، وتعرف مستويات ومعايير تسكين وإسناد الإطار الوطني للمؤهلات، ومعايير تحديد مستوى المؤهل، وعدد الساعات المعتمدة له. كما يشاركون أيضا في تقييم فاعليات التطوير المهني التي يحضرونها من خلال ملء استمارة لتقييم التدريب من حيث محتواه، وأنشطته، وأداء مدربه، ومكان انعقاد جلساته وتوقيتاتها. وقد أكدت لجنة المراجعة على كل ذلك عند فحصها للأدلة المتعلقة بالزيارة الميدانية، فعلى سبيل المثال، كان هناك عينات من وثائق حضور المؤتمرات، وعينات أخرى من استمارات تقييم الدورات التدريبية التي قام الموظفون بملئها. وخلال مقابلات الزيارة الميدانية، أكد كبار الموظفين الذين أجريت معهم مقابلات أنه تم الأخذ بمخطط لتمويل الأبحاث؛ من أجل مساعدة أعضاء هيئة التدريس في تطويرهم المهني. ويشمل هذا المخطط تمويل المؤتمرات، وورش عمل الموظفين. كما أكد كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس أيضا على أن ورش العمل عادة ما يوصي بها كبار المديرين استناداً على الاحتياجات المحددة من خلال تقييمات الموظفين، ومع ذلك، فإن لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار التطوير المهني الخاص بهم على حسب احتياجاتهم. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي يعمل مكتب التطوير المهني للموظفين، وهو أحد وحدات مركز تطوير وضمان الجودة، بالتنسيق مع وحدة الموارد البشرية على إعداد خطط للتطوير المهني للموظفين في كل سنة أكاديمية، وهو يسعى أيضا إلى إيجاد فرص للتدريب الخارجي تكون مقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي، والكيانات

المهنية. وتقدر لجنة المراجعة وجود مجموعة متنوعة من فرص التطوير المهني للموظفين، ووجود مخطط لتمويل الأبحاث؛ مما يعزز من معارف ومهارات أعضاء هيئة التدريس. وعلى الرغم من ذلك، تشعر لجنة المراجعة بالقلق (على النحو المبين في الفقرة: 2.4) أنَّ عبء العمل المنوط بأعضاء هيئة التدريس من الممكن أن يؤثر تأثيرًا سلبيًّا على مشاركتهم في أنشطة التطوير المهني، وكذلك على النتاج البحثي لديهم. وترى لجنة المراجعة أيضًا أن الترتيبات المتخذة لتحديد احتياجات التطوير المهني المستمر للموظفين، وتلبيتها هي ترتيبات غير فاعلة؛ لأنه على الرغم من أنَّ التدريب الخاص بالتطوير المهني للموظفين يرتبط بتقييمهم، إلا أن أوجه القصور وعدم الاتساق التي أشير إليها سابقا في استمارات التقييم (انظر الفقرة: 2.5) تجعلها غير مناسبة لتسجيل مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس، واحتياجاتهم المهنية، ومسارهم الوظيفي؛ ونتيجة لذلك، فإن الاعتماد على مثل هذه الاستمارات لتحديد احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس لا يُعَوَّلُ عليه. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تعدل من استمارة تقييم الموظفين الخاصة بها، وأن تضع وتنفذ آليات ملائمة للتطوير المهني بطريقة تضمن التحديد الدقيق لاحتياجات أعضاء هيئة التدريس من التدريبات بجانب توفير الوقت الكافي، والفرص البحثية المتعلقة بالتطوير المهني لمعالجتها.

4.10 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تعتمد كلية الهندسة بشكل كبير على التغذية الراجعة من أعضاء مجلس الاستشارات التقنية الذين يمثلون أرباب الأعمال في مجالي التصميم الداخلي والعمارة، وذلك لتحديد احتياجات سوق العمل، وما المتوقع من برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ التغذية الراجعة من أرباب الأعمال والخريجين، وإنْ كانت محدودة بسبب ضآلة عدد الخريجين من البرنامج، غير أنَّها تستخدم في تحديد درجة التوافق بين مهارات الخريجين من جهة، وتوقعات قطاع المهنة من جهة أخرى؛ مما يساعد في تحديد مدى رواج البرنامج وملاءمته لسوق العمل. فضلًا عن ذلك، وفيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي بصفة خاصة، فقد اعتمدت الكلية أيضا على تقرير مكتوب باللغة العربية ومنشور في العام 2016، تحت عنوان: "دراسة لاحتياجات سوق العمل في البحرين ودول الخليج العربي". وترى لجنة المراجعة أنَّ هذا التقرير، على النحو المشار إليه في عنوانه، لم يكتب خصيصا لبرنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي، ولكنه كُتب في صورة استشراف عام لاحتياجات سوق العمل، دون أن يكون له صلة بنوعية برنامج هندسة التصميم

الداخلي أو أهدافه. كما أنَّ البيانات الواردة في هذا التقرير هي بيانات سابقة (منذ العام 2014)، ولم تعد ذات صلة ببحث سوق العمل المستهدفة في كل من البحرين ودول الخليج العربي. وعلى المنوال نفسه، وبينما تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ التغذية الراجعة من أرباب الأعمال، والخريجين، ومجلس الاستشارات التقنية، فضلًا عن البيانات الثانوية هي مدخلات مهمة كدراسات أولية، إلا أنَّها لا تمثل بحثًا لاستشراف سوق العمل فيما يتعلق بهندسة التصميم الداخلي كأحد المجالات متعددة التخصصات، أو كأحد المؤهلات العلمية ذي التخصص المزدوج. ونظرًا لأن مثل هذه المؤهلات العلمية تتطلب إجراء أبحاث حديثة لاستشراف سوق العمل استنادًا إلى المصادر الأولية؛ من أجل إيجاد صلة بينها وبين السوق المستهدفة؛ لذا ترى لجنة المراجعة أن الآليات المستخدمة من قبل البرنامج والجامعة لبحث سوق العمل تعد غير ملائمة؛ نظرًا لكونها لا تقدم استشرافًا للتخصصات المحددة للبرنامج، كما أنَّها تعتمد في بحثها على بيانات ثانوية. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بإجراء أبحاث صارمة لاستشراف سوق العمل؛ لضمان صلاحية برنامج هندسة التصميم الداخلي، واستمراريته، وصلته باحتياجات سوق العمل.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- توفير هيكل لإدارة ضمان الجودة في كلية الهندسة التي يوجد بها قسم هندسة العمارة والتصميم الداخلي.
- وجود ترتيبات للمراجعة السنوية للبرنامج تستند إلى توصيات الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية.
- وجود مجموعة من الأساليب لجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة للاسترشاد بها في صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ البرامج وتطويرها.
- وجود مجموعة متنوعة من فرص التطوير المهني للموظفين، ووجود مخطط لتمويل الأبحاث؛ مما يعزز من معارف، ومهارات أعضاء هيئة التدريس.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تقييم مدى فاعلية الآليات المستخدمة في إبلاغ جميع السياسات، والإجراءات، ومتابعة تنفيذها؛ لضمان الفهم المشترك لها، وتنفيذها على مستوى الكلية.

- ضمان وجود فهم مشترك لتسلسل المسئوليات بين الموظفين الأكاديميين، والموظفين الإداريين؛ لضمان إدارة البرنامج بطريقة تثبت مدى فاعلية ومسئولية القيادة المسئولة عنه.
- تطوير خطة لتقييم مدى فاعلية سياسات نظام الجودة الداخلية في الكلية، وفاعلية تنفيذها؛ لمعالجة الجوانب المحددة التي تحتاج إلى تحسين.
- ضمان أن عملية المراجعة الدورية تسترشد على نحو جيد بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، وتسترشد كذلك بالاحتياجات المهنية لسوق العمل، وضمان أن تكون عملية المراجعة الدورية شاملة بما يكفي؛ لتغطي جميع الجوانب التي تحتاج إلى مراجعة.
- تطوير آليات واضحة ومحددة للبرنامج؛ من أجل تحليل التغذية الراجعة لجميع الجهات ذات العلاقة، واستخدام نتائجها للاسترشاد بها في تطوير البرنامج، وتحسينه بطريقة تتسم بالشفافية، وتكون متاحة لجميع الجهات ذات العلاقة.
- تعديل استمارة تقييم الموظفين الخاصة في الكلية، وتطوير، وتنفيذ آليات ملائمة للتطوير المهني بطريقة تضمن التحديد الدقيق لاحتياجات أعضاء هيئة التدريس التدريبية، بجانب توفير الوقت الكافي والفرص البحثية المتعلقة بالتطوير المهني لمعالجتها.
- إجراء أبحاث دقيقة وحديثة لاستشراف سوق العمل؛ لضمان صلاحية برنامج هندسة التصميم الداخلي، واستمراريته، وصلته باحتياجات سوق العمل.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* للعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي الذي تطرحه كلية الهندسة بالجامعة الخليجية "غير جدير بالثقة".